جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

أبو عبد الملك البوني ومسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري" و"عمدة القاري".

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

الطالبة:
فوزية صوالح محمد

المشرف:
د: خريف زتون

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
خريف زتون	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ متعاقد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1437– 1438هـ/ 2016– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها ورزقني برها

إلى جميع أفراد عائلتي وأقاربي

إلى كل من مدّ لي يد العون وساعدني على إتمام هذا العمل وعلى رأسهم

مشرفي: الدكتور خريف زتون

إلى كل مدرّس أفنى عمره لإضاءة الطريق أمام الأجيال

إلى كل طالب علم يسعى جاهدا في تحصيل العلم النافع

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

فوزية صوالح محمد

الشكر والعرفان

"من لم يصبر على تعلم العلم، صبر على شقاء الجهل" -سقراط-

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد والشكر لله حمدا طيبا مباركا أن يسر لي إتمام هذا البحث فهو ولي ذلك والقادر عليه.

أتوجه بعظيم الشكر والتقدير والثناء لأستاذي المشرف "الدكتور خريف زتون" لقبوله الإشراف على مذكرتي رغم كثرة انشغالاته ومسؤولياته داخل الجامعة وخارجها، كما أشكره على نصائحه القيمة وتوجيهاته لي طيلة مدة البحث.

كما أتقدم بشكري الجزيل لأساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه المذكرة، فهم أهل لسد خللها.

كما أشكر الأخ " الطاهر شرقي" على جميل صبره في تدقيقه وتنسيقه للمذكرة.

وأشكر الأستاذ "غمام عمارة رضوان" على تتبعه وتصحيحه للأخطاء اللغوية.

كما أشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث ولو بشيء يسير.

- الحمد لله أولاً وآخراً-

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

يدرس هذا البحث" أبو عبد الملك البوني ومسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في " فتح الباري" لابن حجر، و"عمدة القاري" لبدر الدين العيني، وقد احتوت دراستي على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ففي المقدمة تكلمت عن عدة عناصر منها: إشكالية البحث، وأهمية الموضوع وأسباب اختياري له، والأهداف التي أرجوها منه، وفي المبحث الأول: عرفت بالإمام أبي عبد الملك البوني، وذكرت شيوخه وتلاميذه، والمؤلفات التي تركها، ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

أما المبحث الثاني فهو مدخل إلى علم "مختلف الحديث ومشكله"، حيث عرَّفت بالمختلف والمشكل، وبينت الفرق بينهما، وذكرت أهم المؤلفات في هذين العلمين، وحكم مختلف الحديث عند العلماء، والمبحث الثالث كان تطبيقياً، حيث أوردت فيه نصوصاً توضح ممارسة الإمام البوني لمختلف الحديث ومشكله، ووضحت مسالكه في دفع التعارض عن الأحاديث، وهي الجمع بين الحديثين المتعارضين، وسلك فيه: حمل العام على الخاص، وحمل المجمل على المفسر، ومسلك النسخ، ومسلك الترجيح وقد سلك فيه: الترجيح لموافقة الحديث لعمل أهل المدينة، والترجيح لموافقة الحديث للإجماع، وسقت نموذجاً يوضح إجابته على مشكل الحديث، وأخيراً الخاتمة، وقد ذكرت فيها ملخص البحث، وأهم النتائج التي توصلت إليها، وذكرت بعض التوصيات.

-الحمد لله رب العالمـــــين-

Research Summary

Praise and Gratitude be to Allah, The Lord of All Worlds. And Prayers and peace and greetings upon the most noble of the prophets and messenger Muhammad and his family and companions .

To begin :

This study examines "Abu Abd al-Malik al-Buni" and his pathways in pushing the discrepancy between the various Hadith through his texts in "Fath al-Bari" of "Ibn Hajar" and "Omdat al-qari" of "Badr al-Din al-Eini".

My study contains an introduction, three chapters, and a conclusion. In the introduction I spoke of several elements, including: the problem of research, and the importance of the subject and the reasons for his optional, And the objectives by it, and in the first section: I defined the Imam abu Abdul Malik al-Buni, said his elders and his disciples, And the works he left, and his scientific stature and the praise of scientists upon him.

The second topic is an introduction to the science of "different and problematic Hadith ", where I defined the different and the problematic, and I clarified the difference between them, by mentioning the most important works in these two sciences, and the scholars ruling for the different, and the third topic was applied, where it included texts explaining the practice of Imam al- Buni to the different and problematic Hadith and I clarify his disciples In pushing the discrepancy of the hadiths wich is the combination of the two hadiths : Carry the general on the own, and carry the epitome on the interpreter The procedure and the copying and toggling

method wich he took : Tendering the Hadith for his approval to work the people of the Madinah Tendering the Hadith for his approval to the consensus, and I drew up a model explaining his answer to the problem of the conversation, and finally the conclusion, in which I mentioned the summary of the research, and the most important findings, and I mentioned some recommendations

Praise be to Allah the Lord of the Worlds

الاســـم	رمــزه
التاريخ الهجري	هـ
التاريخ الميلادي	م
توفي	ت
تحقيق	تـــ
حديث رقم	ح ر
الجزء	ج
الصفحة	ص

مقـــدمـــة

إن الحمد للّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ اللّه وحده لا شريك له، وأنّ محمدا عبده ورسوله:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[آل عمران: 102]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: 01] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ ﴾ [الأحزاب: 70] .

أما بعد:

فإن أحسن الحديث كلام الله وخير الهدي هدي محمد - ﷺ- ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فالحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه فقال: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر:9] ، فمنذ بعثة محمد - ﷺ- إلى يومنا هذا بقي القرآن الكريم محفوظا من التبديل والتحريف، وسيظل كذلك إلى قيام الساعة.

وأما السنة النبوية فقد هيأ الله تعالى لها علماء جهابذة أفنوا أعمارهم في خدمتها وتبليغها، وذبّ الكذب عنها، وقد قسموها إلى علوم مختلفة تدرس المتن والسند، وقد وضعوا لهذه العلوم مناهج دقيقة حتى تُحفَظ السنة النبوية من التحريف والتبديل والعبث، ومن بين هذه العلوم "علم مختلف الحديث ومشكله"، وهذا الأخير يقوم بالتوفيق بين الأحاديث والنصوص والأدلة المتعارضة، ودفع هذا التعارض عنها من خلال مناهج وضعها العلماء للسير عليها، وكان الإمام الشافعي أول من ألف في هذا العلم، ولم يقصد من تأليفه استيعاب جميع النصوص المتعارضة، بل كان قصده رسم منهج يسير عليه من بعده لدفع الاختلاف عن أحاديث النبي - ﷺ- .

قال السيوطي: "وصنف فيه الإمام الشافعي وهو أول من تكلم فيه، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه ولا إفراده بالتأليف بل ذكر جملة منه في كتاب " الأم "، ينبه بها على طريقه أي الجمع في ذلك"[1] .

وقد ألف في هذا العلم عدد من العلماء، منهم من أفرد له مؤلفات للكلام عنه، ومنهم من لم يفرده بالتأليف بل تظهر ممارسته له ضمن شرحه للأحاديث، ومن بين هؤلاء العلماء: الإمام أبو عبد الملك البوني، حيث دفع التعارض بين الأحاديث، وأجاب عن مشكلها، ويظهر ذلك من خلال شرحه لصحيح البخاري، والذي يمثل موضوع بحثي في هذه الدراسة، وهذا الشرح مفقود ولم يتبق منه إلا عدد قليل من النصوص الموجودة في بعض كتب شروح البخاري، (ك "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، وفيه 23 نصا، و"عمدة القاري" لبدر الدين العيني، وفيه 35 نصا، و"إرشاد السَّاري" لشرح صحيح البخاري لشهاب الدّين القسطلاني، وفيه نص واحد، وأمَّا في غير شروح البخاري، فقد نقل منه السيوطي نصًّا واحدا في شرحه على "سنن النسائي")[2]، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، لمحمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، وفيه 10نصوص، وقلة النصوص الموجودة لدينا بسبب فقدان هذا الشرح لا يعطينا منهج الإمام البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث بدقة، بل يرسم لنا معالم هذا المنهج بصفة عامة فقط[3].

إشكالية البحث:

من خلال عنوان الدراسة، السؤال الذي يفرض نفسه هو:

من هو أبو عبد الملك البوني؟ وما هي مسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في " فتح الباري" و " عمدة القاري"؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات هي:

من هم شيوخه وتلاميذه؟ وما هي أهم مؤلفاته؟ ماذا نقصد بعلم مختلف الحديث ومشكله؟ وما هو الفرق بين هذين العلمين؟ وما هي أهم المؤلفات فيهما؟.

---

[1]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ج2، ص652.

[2]- الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، دورية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية، تصدرها كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة –الجزائر، العدد: 35، شعبان1435هـ-جوان 2014م، ص57.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص73.

وقد بذلت جهدي بعون الله تعالى للإجابة على هذه الإشكالية في هذا البحث المعنون بـ: **أبو عبد الملك البوني ومسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري" و"عمدة القاري".**

أهمية الموضوع:

- تعلق الموضوع بسنة النبي -ﷺ- وهي من أهم العلوم وأشرفها.
- يدرس هذا البحث شخصية ذات مكانة علمية كبيرة، وعلم من أعلام الجزائر الذين بذلوا مجهودات في خدمة السنة النبوية المطهرة.
- حفظ السنة النبوية من الشبهات التي يثيرها أعداء الدين الذين يطعنون في الأحاديث بسبب تعارضها ظاهرا.
- دفع التعارض الظاهري القائم بين الأحاديث النبوية الشريفة.

أهداف البحث:

- التعرف على شخصية أبي عبد الملك البوني.
- إبراز جهود علماء المغرب في خدمة السنة النبوية الشريف.
- معرفة المسالك التي يسير عليها الإمام البوني لدفع التعارض بين مختلف الحديث.

أسباب اختيار الموضوع:

- التعرف على مسالك الإمام أبي عبد الملك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث.
- الإسهام في خدمة السنة النبوية.
- رغبي وميولي الكبير إلى علم "مختلف الحديث ومشكله"، ودفع التعارض القائم بين النصوص.

الدراسات السابقة:

لقد وجدت دراسات تتعلق بموضوع علم مختلف الحديث، واستعنت ببعضها في إنجاز بحثي، وأذكر منها ما يلي:

1- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، دار الفضيلة، الطبعة الأولى (1421هـ-2001م).

2- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد المجيد محمد بن اسماعيل السوسوة، دار النفائس للنشر والتوزيع، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء الطبعة

الأولى (1418هـ-1997م).

3- منهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري –من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، لمداح ثامر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة، السنة الجامعية: 2012/2011-1432هـ/1433هـ.

أما الدراسة الأساسية التي اعتمدتها وخدمتني كثيرا في المبحث التطبيقي هي:

مقال لمشرفي الدكتور: زتون خريف، الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، المعيار، دورية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية، تصدرها كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة –الجزائر، العدد: 35، شعبان1435 هـ-جوان 2014م، وقد تكلم د.خريف زتون في آخر المقال عن ممارسة البوني لمختلف الحديث ومشكله، وقد ساق أحاديث متعارضة، وأورد أقوال العلماء وآرائهم في دفع التعارض، ونقل رأي البوني في دفع التعارض، وقام بتحليله، ومن خلال هذه الأمثلة تبينت بعض مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث، وقد أضفت نصوصا أخرى.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي هذا على المناهج الآتية: المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي.

- المنهج الوصفي: اعتمدته في ذكر ترجمة أبي عبد الملك البوني، وكذا في ترجمة جميع الأعلام المذكورين من شيوخ وتلاميذ الإمام البوني.

- المنهج الاستقرائي: اعتمدت هذا المنهج في استقراء جميع نصوص الإمام البوني الموجودة في كتاب "فتح الباري" لابن حجر، و"عمدة القاري" لبدر الدين العيني، وأخذت النصوص المتعارضة التي أبدى فيها الإمام البوني رأيه في دفع التعارض.

- المنهج التحليلي: اعتمدت هذا المنهج في المبحث الأساسي للمذكرة، حيث أوردت النصوص المتعارضة وبينت الاختلاف، وسقت أقوال العلماء وآراءهم في دفع الاختلاف، ثم بينت مسلك الإمام البوني في دفع التعارض، ثم قمت بشرحه وتحليله.

المنهجية المتبعة:

- إذا كان الحديث في أحد الصحيحين (البخاري أو مسلم) عزوته إلى مصدره، وإن لم يكن في الصحيحين فألتزم تخريجه من السنن الأربعة (سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجة).

- الحكم على الحديث: سأنقل الحكم على الأحاديث إن وقفت عليه.

- في ترجمة الأعلام: لا أترجم للمشاهير مثل الصحابة، والأئمة المشهورين، ولكن سأترجم من دعت الحاجة لترجمته بترجمة يسيرة، أما بالنسبة لشيوخ وتلاميذ البوني سأذكر أهم الأمور حسب ما توفر لدي من المعلومات، مثل: تاريخ الميلاد والوفاة، وأشهر المؤلفات، وأهم الشيوخ والتلاميذ.

صعوبات البحث:

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني في بحثي هي:

- صعوبة الحكم بأن الحديث من المختلف.
- صعوبة التمييز بين المسالك.
- صعوبة فهم كلام الإمام البوني أحيانا، وهل يقصد بكلامه شرحا للحديث فقط، أم هو دفع التعارض القائم بين الأحاديث.

خطة البحث:

مقدمة.

المبحث الأول: التعريف بأبي عبد الملك البوني.

المطلب الأول: اسمه، مولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه، ووفاته.

المبحث الثاني: مقدمات في علم مختلف الحديث ومشكله.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث ومشكله.

المطلب الثاني: الفرق بين المختلف والمشكل.

المطلب الثالث: أهمية علم مختلف الحديث والمؤلفات فيه.

المطلب الرابع: حكم المختلف والمشكل.

المبحث الثالث: مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث.

المطلب الأول: الجمع بين مختلف الحديث ومسالك البوني فيه.

المطلب الثاني: النسخ ونماذج عنه.

المطلب الثالث: الترجيح والمرجحات عند البوني.

المطلب الرابع: إجابة البوني على مشكل الحديث.

خاتمة

المبحث الأول:

التعريف بأبي عبد الملك البوني.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، مولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه، ووفاته.

المبحث الأول: التعريف بأبي عبد الملك البوني.

سأتناول في هذا المبحث التعريف بالإمام أبي عبد الملك البوني، وذلك من خلال ذكر اسمه ومولده ونشأته، وشيوخه وتلاميذه، وما خلّفه من مؤلفات علمية، ثم ثناء أهل العلم عليه، وأخيراً وفاته.

المطلب الأول: اسمه، مولده ونشأته.

أولا: اسمه ونسبته، وكنيته.

مروان بن علي[وقيل: بن محمد][1] الأسدي، القرطبي، القطان، الأندلسي، المالكي، يكنى: أبا عبد الملك، ويعرف: بالبوني[2].

البوني: نسبة إلى بُوْنَة: بالضّم ثم السكون، (وهي مدينة بساحل إفريقية)[3]، ينسب إليها جماعة منهم: أبو عبد الملك البوني[4].

---

[1]- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: 578 هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374هـ - 1955م، ص581-582.

[2] - ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، 1966م، ص342، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: 599هـ)، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967م، ص461، والأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1962م، ج2، ص374، والصلة، ابن بشكوال، ص581-582، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، ت: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج2، ص339.

[3] - الأنساب، السمعاني، ج2، ص364.

[4]- ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت، المجلد 1، ص 512، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1993م، ج1، ص654، تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج34، ص288.

ثانيا: مولده، ونشأته:

بالنسبة لتاريخ مولده، فقد بحثت في كتب التراجم التي تحدثت عن الإمام البوني، فلم أجد ولا واحد من الأئمة ذكره.

أغلب كتب التراجم ذكرت أن أصل الإمام البوني من الأندلس، وتحديدا من قرطبة، وفيها بدأ طلبه للعلم، وأخذ عن شيوخ منهم: أبو محمد الأصيلي، والقاضي أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد ابن فطيس وغيرهما، ثم ترك قرطبة، وتوجه إلى المشرق، ودخل القيروان، وواصل طلب العلم بها، فالتقى بأبي الحسن القابسي فأخذ عنه، وصحب أحمد بن نصر الداودي مدة خمس سنوات، وأخذ عنه معظم ما عنده من روايات وتآليف[1].

وبعد رحلته العلمية التي سعى فيها الإمام البوني إلى لقاء المشايخ، وطلب العلم والتمكن من العلوم والفنون، استقرّ ببُونة، وسكنها، ونُسب إليها، وبها نشر علمه[2]، وقد اشتهر بشرحه على الموطأ الذي رواه عنه عدد من طلبة العلم، قال القاضي عياض: "وكان من الفقهاء المتفننين، وألّف في شرح الموطأ كتاباً مشهوراً حسناً، رواه عنه الناس "[3].

---

[1]- ينظر: الصلة، ابن بشكوال، ص581-582.

[2]- ينظر: بغية الملتمس، أبو جعفر الضبي، ص461.

[3]- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، تـ: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى، ج7، ص259.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

في هذا المطلب سأذكر أهم الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام البوني علومه، وسأذكر أهم طلبة العلم الذين تتلمذوا على يديه، وأخذوا عنه.

أولا: شيوخه:

تتلمذ الإمام أبو عبد الملك البوني على يد عدد من شيوخ العلم، كان لهم الفضل في المكانة التي بلغها من العلم والمعرفة، ومن بين هؤلاء الشيوخ سأذكر ما يلي:

1- علي بن محمد بن خَلَف: الإمام أبو الحَسَن المعافريّ القَرَويّ القابِسيّ الفقيه المالكي(324هـ-403هـ):

من علماء أهل إفريقية، كان حافظاً للحديث وعلله ورجاله، وفقيهاً أصولياً متكلماً، كان أعمى ومع ذلك فهو من أصح الناس كتباً، من تآليفه: كتاب "الممهد في الفقه "، وكتاب "أحكام الديانات "، وكتاب " ملخّص الموطأ"، سمع من: حمزة بن محمد الكتاني، وأبي زيد المروزي وغيرهما، ممن روى عنه: أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري شيخ الرّازي، والحافظ أبو عمرو الداني [1].

2- أحمد بن نصر الداودي الأسدي، أبو جعفر: (ت: 402هـ):

من أئمة المالكية بالمغرب، أصله من لمسيلة وقيل من بسكرة، كان فقيهاً فاضلاً، له حظ من اللّسان والحديث والنّظر، من تآليفه: "النامي في شرح الموطأ "، و" النصيح في شرح البخاري"، لم يتفقه في أكثر علمه عن إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه، وأخذ عنه: أبو عبد الملك البوني، وأبو بكر بن محمد بن أبي زيد [2].

---

[1]- ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 2003 م، ج28، ص54-55، والديباج المذهب، ابن فرحون، ج2، ص101، وتذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م، ج3، ص186.

[2]- ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1، ص165-166، وترتيب المدارك، القاضي عياض، ج7، ص102-103.

3- عبد الله بن إبراهيم بن محمد، الفقيه أبو محمد الأصيلي(ت: 392 هـ):

أصله من كورة شَذُونَة، نشأ بأَصِيلا من بلاد العُدْوَة وطلب العلم، ثم ارتحل إلى عدة بلدان والتقى بشيوخ وأخذ عنهم، منهم: أبو الحسن الدارقطني، أبو بكر الشافعي، أبو زيد المروزي، اللؤلؤي، وكان من حفاظ مذهب مالك، عالما بالحديث وعلله ورجاله، من تآليفه: كتاب "الدلائل "، أخذ عنه: الأبهري، وبه تفقه أبو عمران الفاسي...وغيرهم، وهو من أحد رواة الصحيح عن الفربري[1].

4- عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس(ت: 402هـ):

اسمه سليمان، وفطيس لقب له، ويكنى أبا المطرف قاضي الجماعة بقرطبة، كان مولده في سنة ثمانٍ وأربعين وثلاثمائة، من كبار المحدثين والحفّاظ المتقنين للحديث وعلومه، روى عن شيوخ كثر منهم: أبو محمد الباجي وأبو محمد الأصيلي، له تآليف كثيرة منها: كتاب " الْقَصَص وأسباب النُّزُول"، و" فضائل الصحابة"، و" الناسخ والمنسوخ"، روى عنه: أبو عمر بن لحذّاء، وأبو عمر بن عبد البر...وغيرهم[2].

[1]- ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، ج8، ص712-713، والوافي بالوفايات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تـ: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ- 2000م، ج17، ص6-7، وترتيب المدارك، القاضي عياض، ج7، 135-136-137.

[2]- ينظر: الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1 ص 478-479، والوافي بالوفيات، الصفدي، ج18، ص153، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج28، ص39.

ثانيا: تلاميذه

تتلمذ على يد أبي عبد الملك البوني عدد كبير من طلاب العلم، حيث قصدوه من كل جهات العالم الإسلامي للاستفادة من علم هذا الفقيه المحدّث، وأصدق دليل على هذا استحسان الناس وتداولهم لشرحه على الموطأ الذي اشتهر بين الناس ما قاله القاضي عياض: « ...ألف في شرح الموطأ كتابا مشهوراً حسنا، رواه عنه الناس »[1]، ومن هؤلاء التلاميذ نذكر مايلي:

1- عمر بن سهل بن مسعود اللخمي المقرىء(ت: 442هـ): يكنى: أبا حفص:

من أهل طليطلة، كان إماما في كتاب الله تعالى، حافظا لحديث النبي -ﷺ- ، عالما بطرقه، حافظا لأسماء الرجال وأنسابهم، روى عن أبي الحسن القابسي، وأبي عبد الملك البوني، وأبي عمران الفاسي، والسفاقسي وأبي عمر بن الحذاء وغيرهم، حدث عنه أبو المطرف بن البيروله[2].

2- عمر بن عبيد الله بن زاهر(ت: 442هـ): يكنى: أبا حفص.

أندلسي استوطن بونة، روى عن أبي عمران الفاسي الفقيه، وأبي عبد الملك مروان بن علي الأسدي البوني، وأبي الحسن القابسي وغيرهم...[3].

3- محمد بن إسماعيل بن فورتش قاضي سرقسطة(381هـ-453هـ): يكنى: أبا عبد الله:

كان ثقة في الرواية، ضابطا لكتبه، وكتب الحديث عن عتيق بن إبراهيم القروي، وأبي عمران القابسي، وأبي عبد الملك البوني، وأبي عمرو السفاقسي، روى عنه ابنه أبو محمد وأبو الوليد الباجي[4].

4- أحمد بن محمد بن يحي بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يعقوب بن داود القرطبي(ت: 467هـ): كنيته: أبو عمر، ويعرف بابن الحذاء:

---

[1]- ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج7، ص259.

[2]- ينظر: الصلة، ابن بشكوال، ص378.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص377-378.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص508.

سمع من: عبد الله بن محمد بن راشد وسعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان وأبي القاسم عبد الرحمن الوهراني، حدث عنه: الحافظ أبو علي الغساني وغيره [1].

5- محمد بن نعمة الأسدي العابر القيرواني (ت: 481هـ أو 482هـ): يكنى: أبا بكر:

كان معتنيا بالعلم، روى عن أبي عمران الفاسي، ومروان بن علي البوني وغيرهم،، وسمع الناس منه، وأخذ عنه جماعة[2].

6- أبو زكريا يحي بن محمد بن حسين الغساني: المعروف بالقلعي:

من أهل غرناطة، صحب الفقيه أبا عبد الله ابن أبي زمنين وأكثر عنه وحمل عنه جميع تواليفه، وروى عن أبي سعيد خلف بن ناصر السبتي المعروف بابن الرقية، وسمع من أبي مروان البوني ببونة، وسمع منه حفيده ابن ابنته أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الفقيه زعيم غرناطة[3].

7- أبو موسى بن مناس:

(من كبراء فقهاء إفريقية ونبهائها، والمقدّمين بها، وله كلام كثير، وتفسير لمسائل المدونة مسطرة، وقد سمع من البوني)[4].

8- أحمد بن العجيفي العبدري: (من أهل يابسة، يكنى: أبا العباس.

حدث عن أبي عمران الفاسي، وأبي عبد الملك مروان بن علي البوني، وغيرهما..)[5].

9- حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم التميمي، يعرف: بابن الطرابلسي، يكنى: أبا القاسم:

كان ضابطا ثقة فيما يروي، وكتب أكثر كتبه بخطه، روى عن أبي حفص عمر بن حسين بن نابل، والقاضي أبي المطرف بن فطيس، وأبي محمد بن الشقاق الفقيه، وأبي عبد الملك مروان بن علي البوني[6].

---

[1]- ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م، ج13، ص455، والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م، ج13، ص90.

[2]- ينظر: الصلة، ابن بشكوال، ص571.

[3]- ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج8، ص160-161.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص497، وتوضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي، ج8، ص311.

[3]- الصلة، ابن بشكوال، ص72.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 154-155.

10- محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن عبد الله بن غلبون الخولاني: يكنى: أبا بكر، ويعرف: بالعواد.

من أهل قرطبة، كان رجلا فاضلا، حافظا للحديث، حسن الفهم، ثقة، روى عن شيوخ كثر منهم: أبو جعفر بن عون الله، وأبو عيسى الليثي، وأبو زكرياء يحي بن فطر، وحدث عنه أبو محمد بن خزرج ، والقاضي أبو بكر بن منظور، وأبو حفص الهوزني[1].

11- علي بن مروان بن علي الأسدي: يكنى أبا الحسن:

أصله من قرطبة، سكن أبوه بونة ، وهو ابن أبي عبد الملك البوني صاحب شرح الموطأ، أخذ عن أبيه تأليفه، روى عنه القاضي أبو محمد بن خيرون القُضَاعي لقيه وقرأ عليه تأليف أبيه[2].

[1]- ينظر: الصلة، ابن بشكوال، ص478.

[2]- ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: 658هـ)، تـ: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، 1415هـ- 1995م، ج3، ص 242.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

بعد انتهاء الرحلة العلمية لأبي عبد الملك البوني إلى القيروان استقر به المقام في بُونة "عنابة"، وعكف على التأليف والتدريس ونشر علمه بين الناس والطلبة المقبلين عليه من مختلف أقطار البلدان العربية، غير أن المترجمين له لم يذكروا لنا سوى كتابين فقط من تآليفه، ولا نستطيع الجزم إن كان له غيرهما أم لا[1]، ويستغرب عن المكانة التي حظي بها الإمام البوني وشهرته أن يكون جهده محصورا في مؤلفين فقط، فقد تكون له مؤلفات أخرى لكن ضاعت، مع جملة ما ضاع من مؤلفات وجهود أهل المغرب في خدمة السنة النبوية[2]، وهذان الكتابان هما:

1- شرح البخاري:

(شرح فيه كتاب "الجامع الصحيح"، لأبي عبد الله البخاري، وهذا الشرح مفقود، ولم يبق منه سوى عشرات النصوص المبثوثة في كتب شروح البخاري، كـ "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، وفيه 23 نصا، و"عمدة القاري" لبدر الدين العيني، وفيه 35 نصا، و"إرشاد السَّاري" لشرح صحيح البخاري لشهاب الدّين القسطلاني، وفيه نص واحد، وأمَّا في غير شروح البخاري، فقد نقل منه السيوطي نصا واحدا في شرحه على "سنن النسائي")[3]، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، وفيه 10 نصوص.

وهذا الشّرح لم ينسبه لأبي عبد الملك البوني غير ابن حجر العسقلاني[4]، فقال: (كتاب شرح الموطأ وكتاب شرح البخاري كلاهما لأبي عبد الملك مروان بن علي البوني أنبأنا بهما أبو علي الفاضلي بهذا السند إلى ابن عتاب عن حاتم بن محمد الطرابلسي عنه قال ابن عتاب وقرأت نص شرح الموطأ على حاتم المذكور ولي فيه زيادات)[5].

---

[1]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد: 35، ص56-57.

[2] _ ينظر: تفسير الموطأ، للبوني، ت: أبي عمر عبد العزيز الصغير دخان لمسيلي، الطبعة الأولى: 1432هـ-2011م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-دولة قطر، المجلد 1، ص42.

[3] – الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد: 35، ص57.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص59.

[5]– المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ابن حجر العسقلاني، ت: محمد شكور الميادني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ-1998م، ص398.

2- تفسير، أو شرح الموطأ:

(توجد نسخة مخطوطة نادرة تحتفظ بها خزانة القرويين بفارس بالمغرب، تحت رقم: 175، عدد أوراقها: 124)[1]، وهذا الكتاب اشتهر به الإمام أبو عبد الملك البوني، وأقبل عليه طلبة العلم من مختلف أقطار العالم العربي لسماعه وروايته عنه، لما حواه من قيمة عليمة كبيرة، قال ابن بشكوال: (وله كتاب مختصر في تفسير الموطأ، هو كثير بأيدي الناس)[2]، وقال القاضي عياض: (وألّف في شرح الموطأ، كتاباً مشهوراً حسناً، رواه عنه الناس)[3].

وقد تم تحقيق هذا المخطوط من قِبل "أبي عمر عبد العزيز الصّغير دخان لمسيلي" سنة 1432هـ-2011م، وهو موجود في مجلدين.

أما بالنسبة لتسمية الكتاب فقد أُختلف فيها بين "شرح الموطأ" أو "تفسير الموطأ"، فقد حدث عنه تلميذه أبو عمر بن الحذّاء، فقال: "...وناولني كتابه في شرح الموطأ..."[4].

وقال ابن بشكوال: "روى عنه أبو القاسم حاتم بن محمد وقال: لقيته بالقيروان وشهد معنا المجالس عند أهل العلم بها....وقال: قرأت عليه تفسيره في الموطإ بعضه، وأجاز لي سائره وسائر ما رواه "[5].

وفي ظل هذا الخلاف في تسمية الكتاب أبدى أبو عمر عبد العزيز الصّغير دخان لمسيلي محقق الكتاب رأيه، ورجّح أن يكون اسم الكتاب "تفسير الموطأ"، حيث قال: (ومن هنا فربما لا يمكن الجزم بالاسم الحقيقي للكتاب، ولكننا نرجح أن يكون اسمه "تفسير الموطأ "، فهو الاسم الذي ذكره الإمام ابن خير الاشبيلي وهو ممن كان حريصا على ضبط أسماء الكتب في فهرسته، والله أعلم)[6].

---

[1]- ينظر: مقدمة محقق: المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007م، ج1، ص197.

[2]- الصلة، ابن بشكوال ، ص628.

[3]- ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج7، ص259.

[4]- الصلة، ابن بشكوال، ج2، ص255.

[5]- المرجع نفسه، ص255.

[6]- تفسير الموطأ، للبوني، المجلد 1، ص49.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه، ووفاته.

سأذكر في هذا المطلب أبرز أقوال أهل العلم في الإمام أبي عبد الملك البوني، والتي تعكس مكانته العلمية.

فقد تبوّأ الإمام أبو عبد الملك البوني مكانة علمية طيبة بين العلماء، ومن أهل العلم من نقل أقواله واستفاد منها مثل: ابن حجر، وبدر الدين العيني، وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم، ووصفوه بالرجل الصالح العفيف، وبالمحدث الحافظ، والإمام الفقيه، وأشادوا بمؤلفاته خاصة "شرح الموطأ " الذي اشتهر به، وأقبل عليه العدد الكبير من طلبة العلم للسماع والرواية عنه، وقد كثرت النصوص في الثناء على هذا العالم الجليل، ونذكر من جملة ما قاله فيه أهل العلم ما يلي:

قال الإمام الحافظ الحميدي في ترجمته للبوني: "كان فقيهاً محدّثاً وله كتاب كبير شرح فيه الموطأ، مات قبل الأربعين وأربع مائة، ذكره لي أبو محمد الحفصوني، وذكر عنه فضلاً وعلماً "[1].

قال ياقوت الحموي: "فقيه مالكيّ من أعيان أصحاب أبي الحسن القابسي "[2].

وقال الإمام المحدث القاضي عياض: "وكان من الفقهاء المتفنّنين، وألّف في شرح الموطأ، كتاباً مشهوراً حسناً، رواه عنه الناس "[3].

كما أثنى عليه كل من الحافظين الإمامين حاتم الطرابلسي وأبي عمر ابن الحذاء وهما من تلاميذه:

قال حاتم الطرابلسي: " كان رجلاً فاضلاً حافظاً، نافذاً في الفقه والحديث، أصله من قرطبة، سمع معنا وكتبت عنه تفسير الموطأ من تآليفه..."[4].

وقال أبو عمر ابن الحذاء: "كان صالحاً عفيفاً عاقلاً، حسن اللسان والبيان رحمه الله"[5].

وقال الإمام ابن فرحون: "كان من الفقهاء المتفنّنين...وكان رجلاً حافظاً فذًّا في الفقه والحديث وكان رجلاً صالحاً "[6].

---

[1]- جذوة المقتبس، ابن فتوح، ص342.

[2]- معجم البلدان، ياقوت الحموي، المجلد 1، ص 512.

[3]- ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج7، ص259.

[4] - المرجع نفسه.، ج7، ص 259.

[5]- المرجع نفسه، ج7، ص582.

[6]- الديباج المذهب، ابن فرحون، ج2، ص339.

قال ابن الصلاح: "البوني من متقدمي أئمة المالكية..."[1].

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: " كان فقيها محدّثا "[2].

وجملة الأقوال السابقة تبين المكانة العلمية التي حظي بها الإمام أبو عبد الملك البوني.

-وفاته:

بعد عمر أفناه الإمام البوني في الرحلات العلمية، ولقاء المشايخ والأخذ عنهم، ونشر العلم بين الناس وإقبال الطلبة للأخذ والرواية عنه، توفي أبو عبد الملك البوني قبل الأربعين وأربع مئة (440هـ) ببونة[3].

[1]- فتاوى ابن الصلاح، ابن الصلاح، تـ: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ، ص106.

[2]- توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي، ج1، ص654.

[3]- ينظر: الصلة، ابن بشكوال، ج2، ص255، والديباج المذهب، ابن فرحون، ج2، ص339.

المبحث الثاني:

مقدمات في علم مختلف الحديث ومشكله.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث ومشكله.

المطلب الثاني: الفرق بين المختلف والمشكل.

المطلب الثالث: أهمية علم مختلف الحديث والمؤلفات فيه.

المطلب الرابع: حكم المختلف والمشكل.

المبحث الثاني: مقدمات في علم مختلف الحديث ومشكله.

لعلم مختلف الحديث ومشكله أهمية كبيرة، فهو يدفع التعارض الظاهري القائم بين النصوص، وفي هذا المبحث سأتطرق إلى تعريف مختلف الحديث ومشكله، وبيان الفرق بينهما، وإبراز أهمية علم مختلف الحديث، وذكر أهم المؤلفات فيه، وبيان حكم العلماء فيه.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث ومشكله.

سأتطرق في هذا المطلب إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي بمختلف الحديث ومشكله، وأعرض جملة من تعاريف العلماء لهذين العلمين.

أولا: تعريف مختلف الحديث.

*التعريف في اللّغة:

المختلف في اللغة مأخوذة من الاختلاف [1]،يقال: (تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف، وقوله عز وجل: ﴿ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾[الأنعام: 141] ؛ أي في حال اختلاف أكله)[2].

(الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعم من الضد، لأنّ كل ضدّين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة)[3].

---

[1]- ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة: 1426هـ - 2005م، ج1، ص807.

[2]- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414هـ، ج9، ص91.

[3]- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تـ: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ، ص294.

*التعريف في الاصطلاح:

يختلف المراد بمختلف الحديث في الاصطلاح باختلاف ضبط كلمة المختلف، فمن المحدثين من ضبطها بكسر اللام على وزن اسم فاعل، أي: (المختلِف)، ويراد به الحديث نفسه، ومنهم من ضبطها بفتحها على وزن اسم مفعول، أي: (المختلَف)، ويراد به الاختلاف نفسه[1].

ولقد عرفه العلماء بتعريفات كثيرة متقاربة في المعنى، ومن بين هذه التعريفات الكثيرة نذكر ما يلي:

1- تعريف الإمام الشافعي:

(ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجها يمضيان معا، إنما المختلِف ما لم يُمْضَى إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يُحِلُّهُ وهذا يُحَرِّمه)[2].

2- تعريف الحاكم النيسابوري:

(معرفة سنن لرسول الله -ﷺ- ، يعارضها مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما، وهما في الصحة والسقم سيان)[3].

3- تعريف ابن الصلاح:

(اعلم أن ما يُذكَر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداءُ وجه ينفي تنافِيهما، فيتعين حينئذ المصيرُ إلى ذلك، والقول بهما معا.

---

[1]- ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، ت: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت، ص363، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، دار الفضيلة، الطبعة الأولى:1421هـ-2001م، ص25-26.

[2]- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، ت: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ/1940م، ص342.

[3]- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م، ص122.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمعُ بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كونُ أحدهما ناسخا والآخر منسوخا؛ فيُعمل بالناسخ ويُترْك المنسوخ.

الثاني: ألا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما؛ فيُفزَع حينئذ إلى الترجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت)[1].

4- تعريف النووي:

(وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفَّق بينهما أو يرجَّح أحدهما)[2].

5- تعريف نور الدين عتر:

(هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلا، أو تعارض مع نص شرعي آخر) [3].

6- تعريف ابن حجر العسقلاني:

(المقبول: إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث، أولا وثبت المتأخر فهو النّاسخ، والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح، ثم التوقف)[4].

من التعاريف السابقة نلاحظ أنّ أجمع تعريف لمختلف الحديث هو ما ذكره ابن الصلاح في المقدمة، حيث عمّم مختلف الحديث بالأحاديث المتعارضة التي يمكن الجمع بينها، أو القول بالنسخ، أو الترجيح[5].

---

[1]- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تـ: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2002م، ص390-391.

[2]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ج2، ص651.

[3]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة: 1418هـ -1997م، ص337.

[4]- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تـ: عصام الصبابطي – عماد السيد، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الخامسة، 1418 هـ - 1997م، ج4، ص722.

[5]- ينظر: محاضرات في "مختلف الحديث"، د.خريف زتون، السنة الثالثة شريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، قسم العلوم الإسلامية، الموسم الدراسي: 2014-2015، ص5.

ثانيا: تعريف مشكل الحديث.

*التعريف في اللّغة:

(الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شَكل هذا، أي مِثله، ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكِل)[1]، ويقال: (أشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكله أي لُبْس)[2].

*التعريف في الاصطلاح:

1- تعريف السرخسي[3]:

(اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال)[4].

2- تعريف الجرجاني[5]:

(المشكل: هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب)[6].

3- تعريف أسامة خياط:

(آثار مروية عن رسول الله -ﷺ- بأسانيد مقبولة، وجد فيها أشياء غاب عن كثير من الناس علم معانيها ودفع ما فيها من إحالات ظاهرية)[7].

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م، ج3، ص204.

[2]- لسان العرب، لابن منظور، ج11، ص 358.

[3]- السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة (ت: 483هـ): من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس (في خراسان)، ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، ج5، ص315.

[4] - أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، دار المعرفة – بيروت، ص168.

[5] - الْجُرْجَانِي: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني(740هـ - 816 هـ): فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، ج5، ص7.

[6]- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، تـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1403هـ -1983م، ص215.

[7]- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص31-32.

وهذا التعريف مستخلص من كلام الطحاوي عن مشكل الحديث في كاتبه "مشكل الآثار"[1].

وقد اشتمل التعريف على الخصائص التالية:

1-كون آثار مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- كون رواة هذه الآثار عدولا ضابطين.

3-وجود ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار[2].

[1] - شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) ، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1415هـ، 1494م، ج1، ص6.

[2]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله خياط، ص32.

المطلب الثاني: الفرق بين المختلف والمشكل[1].

سأقوم في هذا المطلب بإبراز الفروق بين مختلف الحديث ومشكله.

عند التأمل في تعريف مختلف الحديث ومشكله تتبين لنا فروق ظاهرة يتميز بها كل منهما عن الآخر، وإن إظهار هذه الفروق مهم جدا حتى لا يبقى مجال للخلط بينهما، والتوهم أنهما شيء واحد، وتتمثل هذه الفروق في النقاط التالية:

1-مختلف الحديث سببه قائم على وجود تعارض بين حديثين ظاهراً.

أما مشكل الحديث قد يكون سببه تعارضاً بين حديثين ، وقد يكون سببه تعارضاً بين آية وحديث وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع أو القياس وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب في اللفظ.

2-لدفع التعارض بين الحديثين في "مختلف الحديث يقوم المجتهد بإعمال قواعد محددة وضعها العلماء لرفع هذا التعارض والاختلاف (الجمع بين الحديثين إن أمكن إعمال قاعدة النسخ إن عُلم التاريخ الترجيح التوقف).

أما مشكل الحديث فلدفع التعارض يقوم المجتهد بالنظر والتأمل وغالبا لا يدرك مراده إلا بالعقل.

3-مشكل الحديث أعم من المختلف فالمشكل يشمل المختلف وغيره والمختلف نوع من أنواع المشكل.

إذا فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص فكل مشكل مختلف وليس كل مختلف مشكلاً.

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص33-37-38، ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، دار النفائس للنشر والتوزيع، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م، ص56-57-58.

موقف العلماء المتقدمين والمتأخرين من التفريق[1]:

أ- من خلال عبارات المتقدمين الذين ألفوا في هذين العلمين يُلاحظ أنهم على طائفتين:

* الطائفة الاولى: خلطت المشكل بالمختلف في مصنف واحد يوهم بأنهما شيء واحد، منهم:

ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث".

وأبو جعفر الطحاوي في كتابه "مشكل الآثار".

*الطائفة الثانية: طائفة أفردت أحد النوعين بالتأليف ولم تخلطه بالآخر.

ب- كذلك فعل من بعدهم من المتأخرين ممن تكلموا على هذين العلمين، وهم فريقان:

*الفريق الأول: وهم الذين فرقوا بين النوعين، ومنهم:

أحمد محمد محمد السماحي في كتابه " المنهج الحديث في علوم الحديث".

وعبد المجيد محمود في كتابه "امثال الحديث".

*الفريق الثاني: وهم الذين خلطوا بين النوعين، وجعلوا منهما شيئا واحدا، منهم:

الدكتور صبحي الصالح في كتابه " علوم الحديث ومصطلحه".

والدكتور محمد محمد أبو زهو في كتابه: " الحديث والمحدثون".

من خلال الفروق السابق ذكرها بين "مختلف الحديث" و" مشكل الحديث"، يتضح أن الفريق الذي ذهب إلى التفريق بين العلمين هو الرأي الصائب، لأن الفروق بارزة جدا وتفصل بين العلمين، وتظهر أن كلاً منهما يختلف عن الآخر[2].

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص38-39.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص39.

المطلب الثالث: أهمية علم مختلف الحديث والمؤلفات فيه.

سأبين في هذا المطلب الأهمية الكبيرة لعلم "مختلف الحديث"، وسأذكر أهم المؤلفات فيه.

أولا: أهميته[1]:

لعلم مختلف الحديث أهمية كبيرة ألخص أبرزها في النقاط التالية:

1- يعد مختلف الحديث من أهم فروع علم الحديث لتعلقه بجميع العلوم الشرعية، إذ أن فهم السنة النبوية فهما سليما، واستنباط الاحكام الشرعية منها استنباطا صحيحا، لا يأتي إلا بمعرفة مختلف الحديث، ويحتاجه العلماء في كل التخصصات الشرعية، إذ يحتاجه المحدث، والمفسر، والفقيه، والأصولي، والمفتي، والإمام، والداعية، وغيرهم.

قال الإمام النووي: "هذا من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ...وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني"[2].

وقال السخاوي: "وهو من أهم الأنواع، تضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل للقيام به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقه، غائصا على المعاني الدقيقة..."[3].

وقال ابن الصلاح: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي: الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة "[4].

---

[1]- ينظر: علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، الأستاذ الدكتور شرف القضاة، كلية الشريعة –الجامعة الأردنية عمان–الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مجلد ٢٨ ، عدد٢، سنة ٢٠٠١م، ص7-8، ومادة مختلف الحديث، د.حكيمة حفيظي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، مذكرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة (ل.م.د)، العام الجامعي: 2013-2014، ص31.

[2]- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تـ: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1405 هـ - 1985م ، ص90.

[3]- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تـ: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م، ج4، ص66.

[4]- المقدمة، ابن الصلاح، ص390.

وأقوال الأئمة السابق ذكرها تكشف عن الأهمية الكبيرة لعلم مختلف الحديث، فهو من أهم العلوم وأصعبها[1].

2- تنمية ملكة التعامل مع النصوص الشرعية لدى طالب العلم من خلال النظر في طرق ومناهج الأئمة في دفع لتعارض والاختلاف عن الأحاديث النبوية، كذلك تربيته على تقديس النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، فيعملها جميعا ولا يرد منها شيئا، فيسعى إلى الجمع والتوفيق بين الأدلة الشرعية، قال ابن القيم رحمه الله: "فصلوات الله وسلامه على من يصدق كلامه بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم "[2].

3- الرد على شبهات الطاعنين في السنة النبوية بدعوى الاختلاف والتناقض من قِبَل أعداء الإسلام والزنادقة.

4- حفظ سنة النبي -ﷺ- من الضياع، وذلك من خلال إعمال جميع النصوص النبوية الشريفة المختلفة بدفع التعارض عنها والتوفيق بينها، وعدم رد بعضها.

5- علم مختلف الحديث يفتح الطريق أمام الباحثين في الغوص في المعاني، وفهم مضمونها، ومعرفة أسباب الاختلاف، ودفع هذا التعارض واستنباط الأحكام الشرعية، واكتساب ملكة في ذلك كله.

6- إثبات عصمة النبي -ﷺ- ، وأن كلامه لا يناقض بعضه بعضا.

7- الكشف عن بعض أخطاء الرواة، ومعرفة الروايات الشاذة.

---

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، د.نافذ حسين حمّاد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1414هـ-1993م، ص83.

[2]- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ج2، ص271.

ثانيا: أهم المؤلفات فيه[1].

إن الأهمية الكبرى لعلم "مختلف الحديث" جعلت العلماء المسلمين يهتدون إلى التأليف فيه، وبذلوا مجهودات كبيرة، حتى لا يبقى إشكال في أذهان المسلمين في فهمه واستيعاب معانيه، ولا تبقى ثغرة للطاعنين في السنة النبوية الشريفة من أعداء الإسلام والمسلمين[2]، وسأذكر أهم هذه المؤلفات وأشهرها:

1-كتاب اختلاف الحديث: للإمام محد بن ادريس الشافعي (204هـ):

ويعتبر هذا الكتاب أول مؤلَّف في هذا الفن، وقد أراد من تأليفه إيراد جملة من النصوص المتعارضة في ظاهرها، وأوجه التوفيق بينها، ليرسم منهجا يسير عليه من أراد التوفيق بين مختلف الحديث الحديث، فهو لم يقصد استيعاب جميع النصوص المتعارضة، قال السيوطي: "وصنف فيه الإمام الشافعي وهو أول من تكلم فيه، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، ولا إفراده بالتأليف بل ذكر جملة منه في كتاب "الأم"، ينبه بها على طريقه أي الجمع في ذلك"[3] .

2- كتاب تأويل مختلف الحديث: أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري(276هـ):

وسبب تأليفه هو اتهام أهل الكلام لأهل الحديث بحمل الكذب ورواية المتناقض، فعرض في كتابه أحاديث متعارضة ووفق بينها، وتضمن كتابه مختلف الحديث ومشكله.

3- تهذيب الآثار: محمد بن جرير الطبري(310هـ).

4 - مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (321هـ):

---

[1] – ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص: 36-37-38-39-40، ومنهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري –من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، لمداح ثامر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة، السنة الجامعية: 2012/2011-1432هـ/1433هـ، ص26.

[2]- ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص31-32.

[3] – تدريب الراوي، السيوطي، ج2، ص652.

يعتبر هذا الكتاب من أجمع الكتب في موضوعه وأنفعها، فقد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المتعارضة ظاهرا، وحاول رفع الإشكال ودفع التعارض عنها، وشمل كتابه أحاديث الأحكام الفقهية، والعقائد، والمعاملات، والآداب وغيرها....

وقد اختصره أبو الوليد الباجي، واختصر هذا المختصر القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي في كتاب سماه "المعتصر من المختصر".

5- مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (406هـ) .

6- منهاج العوارف في شرح مشكل الحديث: للقاضي عياض (546هـ). .

7- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة: للعلائي (761هـ) .

8- تأويل الأحاديث الموهمة للتَّشبيه: للسيوطي(911هـ).

المطلب الرابع: حكم المختلف والمشكل[1].

سأتطرق في هذا المطلب إلى بيان حكم الأحاديث المتعارضة عند العلماء، وما يصار إليه عند وجود التعارض.

أ- حكم مختلف الحديث:

حكم "مختلف الحديث" يختلف بحسب قِسْمَيه:

القسم الأول: أن يكون الحديثان متعارضين، ويمكن الجمع بينهما.

حكمه: يجب الجمع بين الحديثين، ولا يصار إلى قواعد أخرى مادام الجمع ممكنا، والعمل بالدليلين أولى من اهمال أحدهما، أو اهمالهما جميعاً.

القسم الثاني: أن يتعارض الحديثان لا يمكن الجمع بينهما.

حكمه: والحكم في هذه الحالة يكون بأحد الأمرين:

أولا: أن يثبت نسخ أحدهما للآخر، فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ.

ثانيا: أن لا يعرف التاريخ، ولا يمكن النسخ، فيصار عند ذلك إلى الترجيح.

فإذا لم يظهر لأحد الحديثين وجه مرجح له على الآخر فيتوقف عندئذ العمل بكلا الحديثين.

قال الإمام الشاطبي: "...التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح..."[2].

خلاصة حكم مختلف الحديث:

وخلاصة حكم العلماء في مختلف الحديث ملخصة في قول السخاوي: " الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق كل ذي علم عليم"[3].

---

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص 28-29.

[2]- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م، ج5، ص113.

[3]- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، ج4، ص70.

ب- حكم مشكل الحديث:

حكم مشكل الحديث هو: النّظر في المعاني التي يحتملها اللّفظ وضبطها أولاً، ثم الاجتهاد في البحث عن القرائن التي يمكن بواسطتها معرفة المراد من بين تلك المعاني المحتملة في اللفظ حتى ينسجم مع نصوص التشريع الإسلامي وقواعده العامة، فلابد من البحث والتأمل لإزالة الغموض[1].

[1]- ينظر: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، المجلد1، ص273-274.

المبحث الثالث:

مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الجمع بين مختلف الحديث ومسالك البوني فيه.

المطلب الثاني: النسخ ونماذج عنه.

المطلب الثالث: الترجيح والمرجحات عند البوني.

المطلب الرابع: إجابة البوني على مشكل الحديث

المبحث الثالث: مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث.

أبو عبد الملك البوني من بين الأئمة الذين شرحوا صحيح الإمام البخاري، لكن هذا الشرح مفقود، ولم يتبق منه إلا عدد قليل من النصوص الموجودة في كتب الشروح، منها 23 نصا في كتاب "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، و35 نصا في كتاب "عمدة القاري" لبدر الدين العيني، وهما موضوع بحثي، وفي هذه النصوص نجد البوني يبدي رأيه عند وجود تعارض بين الأحاديث، ويدفع عنها الاختلاف، وقلة النصوص لا تعطي صورة متكاملة عن منهجه في مختلف الحديث ومشكله، لكنها تعطينا صورة عامة عن معالم هذا المنهج[1].

وقد سقت ثمانية (8) نصوص دفع فيها أبو عبد الملك البوني التعارض القائم بين أحاديث البخاري مستعينة بمقال كتبه الدكتور خريف زتون، وفيه أربعة (4) نصوص، وقد أضفت عليه أربعة (4) نصوص أخرى.

سأعرض في هذا المبحث مسالك الإمام البوني في الجمع بين الأحاديث المتعارضة، ونماذج عن النسخ في الأحاديث ومسلك الترجيح، وسأسوق نموذجا يوضح إجابته عن مشكل الحديث، وسأعرض في أول كل مطلب تعريفاً اصطلاحيًّا للمسالك (الجمع، النسخ، الترجيح، وتعريف مشكل الحديث)، ثم أسوق النصوص وأعرض أراء العلماء فيها، وكيف دفعوا عنها التعارض وأبيّن رأي الإمام أبي عبد الملك البوني والمسلك الذي اتبعه في رفع الاختلاف.

[1]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد: 35، ص57،73.

المطلب الأول: الجمع بين مختلف الحديث ومسالك البوني فيه.

سلك الإمام أبو عبد الملك البوني الجمع بين الاحاديث المتعارضة للتوفيق بينها، ودفع الاختلاف عنها، وسأسوق في هذا المطلب نموذجين يوضحان ممارسته لهذا المسلك، ومن خلال الأمثلة ستتضح مسالكه في الجمع.

الجمع في الاصطلاح:

(هو إعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتَّحدين زمنا، بحمل كل منهما على محمل صحيح مطلقا أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما)[1].

شروط الجمع[2]:

للجمع بين الأحاديث المتعارضة شروط يثبت بها ألخّص أهمها فيما يلي:

1-ثبوت الحجية لكل واحد من الحديثين.

2-أن لا يكون أحد المتعارضين مما عملت الأمة أو جمهورهم بخلافه.

3-أن لا يكون أحد المتعارضين ناسخاً للآخر.

4-أن يكون التأويل صحيحاً.

5-أن يكون ما يُجمع به بين المتعارضين من المعاني التي يحتملها اللفظ.

6-أن لا يؤدي الجمع بين الأحاديث إلى بطلان نص شرعي، أو يصطدم مع نص.

7-أن يكون الباحث في المتعارضين أهلا لذلك.

8-أن لا يخرج الباحث أو المجتهد بتأويله عن حكمة التشريع، ولا يخالف تأويله الأحكام الشرعية المتفق عليها.

---

[1]- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص130.

[2]- ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص:143-146-148-153-154، وينظر: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة، عبد اللطيف عبد الله البَرْزنجي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1413هـ-1993م، ج1، ص:228-234-235-237-239، وينظر: منهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري –من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، لمداح ثامر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة، السنة الجامعية: 2012/2011-1432هـ/1433هـ، ص37.

النموذج الأول:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله -ﷺ- قال: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَنَزَلَ بِئْرًا، فَشَرِبَ مِنْهَا، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَمَلَأَ خُفَّهُ، ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، ثُمَّ رَقِيَ، فَسَقَى الكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ "، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»[1].

قال ابن منظور: (كنى بالرطوبة عن الحياة، فإن الميت يابس الكبد)[2].

دلّ الحديث الشريف على ثبوت الأجر لمن يحسن للحيوان، سواءً كان الحيوان محترما أم لا، وقد خصص هذا الحديث مدح سقي الكلب، وظاهر هذا الحديث يتعارض مع النصوص التي فيها أمر بقتل الدواب الضارة، والغير محترمة شرعا، مثل الكلاب والخنازير، وغيرهما... [3].

دفع التعارض:

ولدفع التعارض القائم بين الأحاديث حول "مدح سقي الكلب" و"الأمر بقتل الدواب الضارة بما فيها الكلاب" أورد ابن حجر عدة آراء، وجميعها اتفقت على إعمال قاعدة الجمع بين الأحاديث، لكونه ممكنا، لكن اختلفت هذه الآراء في كيفية الجمع، فمنهم من قال بإجراء الحديث على عمومه، أي قوله -ﷺ-: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» فالأجر ثابت هنا على الإحسان لكل حيوان، ولو كان فيه ضرر ومأمورا بقتله[4]، حيث قال أحمد بن نصر الداودي: "المعنى في كل كبد حي أجر وهو عام في جميع الحيوان"[5].

ومن الآراء من ذهب إلى إعمال الأحاديث كلها، فيسقى الحيوان ولو كان مأمورا بقتله عملا بالحديث الأول (مدح ساقي الكلب)، ثم يقتل عملا بنصوص المعارضة (التي تأمر بقتل الدواب

---

[1]- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – ﷺ- وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تـ: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، ح ر:2363، ج3، ص112.

[2] – لسان العرب، ابن منظور، ج4، 178.

[3]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، المعيار، د.زتون خريف، العدد35، ص76.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص76.

[5]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، 1379، ج5، ص42.

الضارة)[1]، وهو رأي ابن التين حيث قال: "لا يمتنع إجراؤه على عمومه يعني فيسقى ثم يقتل لأنا أمرنا بأن نحسن القتلة ونهينا عن المثلة"[2].

ومنها رأي أبي عبد الملك البوني الذي سلك أيضا مسلك الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وأعمل قاعدة حمل العام على الخاص، أي أن في عموم قوله - ﷺ- : «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» مخصوص بالحيوان الذي لا ضرر فيه، فالأجر ثابت لمن سقاه وأحسن إليه، أما الحيوان الذي فيه ضرر، وورد الأمر بقتله لا يشمله الحديث، لأن في الإحسان إليه تقوية لضرره [3]، حيث قال البوني: "هذا الحديث كان في بني إسرائيل وأما الإسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله في كل كبد فمخصوص ببعض البهائم مما لا ضرر فيه لأن المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يقوى ليزداد ضرره"[4].

وقد وافق الإمام النووي رأي أبي عبد الملك البوني حيث قال: "إن عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ويلتحق به إطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان إليه"[5].

الخلاصة:

من خلال هذا المثال يتضح أن الإمام أبي عبد الملك البوني دفع التعارض بين الأحاديث، وذلك من خلال الجمع بين المتعارضات، إن أمكنه ذلك، وسلك فيه: حمل العام على الخاص[6].

---

[1]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص76.

[2]- فتح الباري، ابن حجر، ج5، ص42، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج12، ص207.

[3]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد 35، ص76.

[4]- فتح الباري، ابن حجر، ج5، ص42.

[5]- المصدر نفسه، ج5، ص 42

[6]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص77.

النموذج الثاني:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله -ﷺ- : «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلاَةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لاَ يَسْمَعَ الأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ، أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ المَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى ثَلاَثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»[1].

2- عن ثوبان، عن النبي -ﷺ- قال: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ»[2].

3- عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله -ﷺ-: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»[3].

الأحاديث السابقة متعارضة فيما بينها، فحديث أبي هريرة أفاد ظاهره أن المصلي إذا سهى في صلاته ولم يدر كم صلى فحكمه أن يسجد سجدتين وهو جالس دون تعيين محل السجود، هل يكون قبل

---

[1]- اخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربعا، سجد سجدتين وهو جالس، ح ر:1231، ج2، ص 69.

[2]- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، ح ر:1038، ج1، ص272، قال الشيخ الألباني: حسن، صحيح سنن أبي داود، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، ج1، ص287، وسنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن سجدها بعد السلام، ح ر: 1219، ج1، ص385، قال الشيخ الألباني: حسن، صحيح سنن ابن ماجة، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م، ج1، ص361.

[3]- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -ﷺ- ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ح ر:571، ج1، ص400.

أو بعد التسليم، وأما حديث ثوبان أفاد أن سجدتي السهو تكون بعد التسليم، وأما حديث أبي سعيد الخدري فقد أفاد أن سجدتي السهو تكون قبل التسليم[1].

دفع التعارض:

وفي ظل هذا التعارض أبدى الإمام أبو عبد الملك البوني رأيه الذي نقله بدر الدين العيني حيث قال: (قال أبو عبد الملك حديث أبي هريرة يحمل على كل ساه وأن حكمه السجود ويرجع في بيان حكم المصلي فيما يشك فيه وفي موضع سجوده من صلاته إلى سائر الأحاديث المفسرة، وهو قول أنس وأبي هريرة والحسن وربيعة ومالك والثوري والشافعي وأبي ثور وإسحاق)[2].

الإمام البوني هنا جمع بين الأحاديث فحمل مجمل حديث أبا هريرة على الأحاديث الأخرى المفسرة له، وأن حكم من سهى في صلاته سجدتان على الإجمال دون تعيين محل السجود[3].

الخلاصة[4]:

يتّضح من خلال المثالين السابقين أنه من منهج الإمام أبي عبد الملك البوني في دفع التعارض بين الأحاديث الجمع بين المتعارضات، وقد سلك فيه:

- حمل العام على الخاص.
- حمل المجمل على المفسر.

---

[1]- ينظر: فيض الباري على صحيح البخاري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: 1353هـ)، ت: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م، ج2، ص606، ومجلة المعيار، العدد35، 80.

[2] - عمدة القاري، بدر الدين العيني، ج7، ص313.

[3]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص81.

[4]- ينظر: المرجع نفسه.

المطلب الثاني: النسخ ونماذج عنه.

سأسوق في هذا المطلب نماذج توضح ممارسة الإمام أبي عبد الملك البوني لمسلك النسخ بين الأحاديث المتعارضة.

النسخ في الاصطلاح:

(عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق)[1].

سبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث[2]:

يعرف الناسخ والمنسوخ من سنن رسول الله -ﷺ- بأحد الأمور الأربعة التالية:

أولا: تصريح النبي -ﷺ- بالنسخ.

ثانيا: تصريح أحد الصحابة بالنسخ.

ثالثا: معرفة تاريخ الحديثين(الزمن الذي قيل فيه).

رابعا: إجماع الأمة على ترك العمل بالحديث.

النموذج الأول:

عن أنس، قال: كَانَ النَّبِيُّ -ﷺ- أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ – قَالَ: أَحْسِبُهُ – فَطِيمًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ»[3].

النُّغَير: تصغير النُّغَر، والجمع: نُغران، وهو طائر صغير أحمر المنقار"[4].

---

[1] – مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص177.

[2] – المرجع نفسه، ص183.

[3]– أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، ح ر:6203،ج8، ص45.

[4]– ينظر: غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تـ: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1405 - 1985، ج2، ص421، والغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى 401 هـ)، تـ: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م، ج6، ص1864.

دلّ الحديث على تواضع النبي - ﷺ- وسماحة أخلاقه، فكان يلاعب الصبية الصغار[1]، حيث يخبرنا أنس بن مالك رضي الله عنه في هذا الحديث أنه كان له أخ يقال له: أبا عمير، وكان له عصفور يلعب به، فمات العصفور، وكان النبي - ﷺ- يدخل بيتهم، ويقول: «أبا عمير، ما فعل النُّغير ؟» [2].

ظاهر الحديث يفيد جواز لعب الطفل الصغير بالطير، لأن النبي - ﷺ- لم ينكر ذلك عن الطفل أبي عمير، ولكن لعب الطفل الصغير بالحيوان لا يخلو غالبا من حبسه وإيذائه وتعذيبه، أو ربما قد يؤدي إلى قتله، وهذا يعارض أحاديث كثيرة تنهى عن تعذيب الحيوان و إيذاءه، وتحذر من الإساءة إليه، وتؤكد على الرفق به، والإحسان إليه، حتى في حالة قتله أو ذبحه[3].

ومن الأحاديث التي تنهى عن تعذيب الحيوانات وايذائها ما أخرجه الإمام مسلم عن سعيد بن جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامَوْنَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللهِ - ﷺ- لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا»[4].

دفع التعارض:

ولدفع التعارض القائم بين الأحاديث أبدى الإمام أبو عبد الملك البوني رأيه الذي نقله ابن حجر عنه قائلا: "يجوز أن يكون ذلك منسوخا بالنهي عن تعذيب الحيوان" [5]، من كلامه يتبين أنه أعمل قاعدة النسخ، وبذلك يشير أن جواز لعب الطفل الصغير بالحيوان والذي لا يخلو من تعذيبه منسوخ

---

[1] – ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: 926 هـ)، ت: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1426 هـ - 2005 م، ج9، ص245.

[2]– ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، ت: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني– مطبعة الملاح –مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى: 1389هـ ، 1969م، ج1، ص112.

[3]– ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص77.

[4]– أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب النهي عن صبر البهائم، ح ر: 1958، ج3، ص1549.

[5] – فتح الباري، ابن حجر، ج10، ص586.

من خلال أحاديث النهي، ولم يقدم عليه دليلا، وإنما اكتفي بالتجويز العقلي، ومعلوم أنه للنسخ شروط يثبت بها كأن يصرح به النبي -ﷺ- ، أو يثبت بالتاريخ، ...وغيرهما من شروط أخرى، فيعرف الناسخ والمنسوخ، ويكون الاستدلال بالنسخ صحيحا[1].

وقد تعقبه القرطبي ونفى إدعاء البوني وجود النسخ بين الأحاديث، حيث قال ابن حجر ناقلا عنه: "الحق أن لا نسخ بل الذي رخص فيه للصبي إمساك الطير ليلتهي به، وأما تمكينه من تعذيبه ولا سيما حتى يموت فلم يبح قط"[2].

بمجرد النظر العقلي سننفي كون سماحة دين الله الإسلام الذي يأمرنا بالرفق والإحسان للمخلوقات وعدم تعذيبها، أنه قد أجاز في مرحلة سابقة ما يفضي إلى إيذاء أو تعذيب أي كائن حي، كالحيوان، ولو كان ضارا يُؤمَر بقتله ولا يجوز قتله بصورة تؤدي إلى تعذيبه، عن رسول الله -ﷺ- قال: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»[3]، والإحسان إلى الحيوانات والطيور غير الضارة و المحترمة شرعا من باب أولَى، ولعب الاطفال بالحيوانات لا يخلو من تعذيبها وربما يؤدي إلى قتلها.

وقد يكون ايذاء الحيوان وتعذيبه سببا في دخول النار ودليل ذلك القصة المشهورة عن المرأة التي دخلت النار في قطة حبستها حتى ماتت، أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الله، أنّ رسول الله -ﷺ-، قال: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»[4].

---

[1]- ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص77.

[2]- فتح الباري، ابن حجر، ج10، ص586.

[3] - أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، ح ر:1955، ج3، ص1548.

[4] - أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يأذي، ح ر: 2242، ج4، ص2022.

النموذج الثاني:

عن الزهري، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ، يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ[1].

في الحديث أن حسّانا أنشد شعرا في المسجد أجاب به المشركين، فزجره عمر رضي الله عنه، فقال حسّان: كنت أنشد وفيه من هو خير منك، ويقصد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك الله...الحديث[2].

أفاد ظاهر الحديث جواز إنشاد الشعر في المسجد، وهذا الحديث يتعارض مع أحاديث أخرى ظاهرها النهي عن الإنشاد في المساجد.

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ ضَالَّةٌ، وَأَنْ يُنْشَدَ فِيهِ شِعْرٌ، وَنَهَى عَنِ التَّحَلُّقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»[3].

---

[1]- أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد، ح ر: 453، ج1، ص98.

[2]- ينظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1354هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م، ج7، ص205.

[3]-أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الصلاة، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، ح ر: 1079، ج1، ص283، قال الشيخ الألباني: حسن، صحيح سنن أبي داود، محمد بن ناصر الدين الألباني، ج1، ص298، والسنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي(المتوفى: 303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م، كتاب المساجد، باب النهي عن تناشد الأشعار في المسجد، ح ر: 796، ج1، ص395، قال الشيخ الألباني: حسن، صحيح سنن النسائي، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، ج1، ص237، وأخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد، ح ر: 749، ج1، ص247، صحيح سنن ابن ماجة، محمد بن ناصر الدين الألباني، ج1، ص231، وسنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية: 1395هـ - 1975م، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد، ح ر: 322، ج2، ص139، قال الشيخ الألباني: حسن، صحيح سنن الترمذي، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1420هـ-2000م، ج1، ص291.

أن تنشد فيه ضالة: أي أن ينادى على ضائعة في المسجد[1].

دفع التعارض:

في ظل التعارض القائم بين الأحاديث في جواز إنشاد الشعر في المسجد والنهي عنه، اختلفت آراء أهل العلم في تأويله وكيفية دفع التعارض، منهم من جمع بين الأحاديث وحمل النهي الوارد في تناشد الأشعار في المسجد على ما كان فيه السخف والباطل، والمأذون فيه ما سلم من ذلك كله، أو المنهي عنه ما كان غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه، والأصل أن المسجد مكان للعبادة وللهدوء والسَّكينة[2].

قال القرطبي: "أما تناشد الأشعار فاختلف في ذلك، فمن مانع مطلقا، ومن مجيز مطلقا، والأولى التفصيل، وهو أن ينظر إلى الشعر فإن كان مما يقتضي الثناء على الله عز وجل أو على رسوله -ﷺ- أو الذب عنهما كما كان شعر حسان، أو يتضمن الحض على الخير والوعظ والزهد في الدنيا والتقلل منها، فهو حسن في المساجد وغيرها...وما لم يكن كذلك لم يجز؛ لأن الشعر في الغالب لا يخلو عن الفواحش والكذب والتزين بالباطل، ولو سلم من ذلك فأقل ما فيه اللغو والهذر، والمساجد منزهة عن ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ [النور: 36] "[3].

وأما رأي أبي عبد الملك البوني في دفع التعارض عن الأحاديث، فقد ادعى النسخ في الأحاديث، ويعني أن إنشاد الشعر في المسجد كان جائزا، ثم نُسخ بالنهي، حيث نقل عنه ابن حجر ذلك فقال: (أعمل أحاديث النهي وادعى النسخ في حديث الإذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه)[4].

ومن الذين لم يوافقوا الإمام البوني في إعماله النسخ في الأحاديث ابن الملقن، حيث قال: "ويحمل النهي على تسليم الصحة على ما كان فيه السخف والباطل، وهذا أولى من تأويل أبي عبد

---

[1]- ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، ت: أمين محمود محمد خطاب، مطبعة الاستقامة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1351 - 1353هـ، ج6، ص232.

[2]- ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية: 1423هـ - 2003م، ج1، ص322، وينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى: 2002 م، ج2، ص102.

[3]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (671هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1427هـ-2006م، ج15، ص279.

[4] – المرجع نفسه، ج15، ص279.

الملك: أن ذلك كان في أول الإسلام، وكذا لعب الحبش فيه، وكان المشركون إذ ذاك يدخلونه، فلما كمل الإسلام زال ذلك كله"[1].

ولم يوافقه السبكي أيضا لأن الجمع بين الأحاديث هنا ممكن حيث قال: "وحكى ابن التين عن أبي عبد الله البوني أن أحاديث النهي ناسخة لأحاديث الإذن ولم يوافق على ذلك لما تقرّر من أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا، ومحل النهي عن الشعر في المسجد ما لم يشوّش على مصل أو قارئ أو ذاكر وإلا منع"[2].

وفي الأخير يمكن القول من خلال المثالين السابقين أن الإمام البوني عندما يرى أن الجمع غير ممكن ليدفع التعارض عن الأحاديث، يتساهل في ادعاء النسخ، ولا يقدم على ذلك دليلا، بل يكتفي بالنظر العقلي، ومعلوم أن هذا لا يكفي للقول بالنسخ، لأنه يثبت بشروط يجب مراعاتها والتقيد بها[3].

النموذج الثالث:

عن ابن عباس، قَالَ: : خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المَدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا بِكِسْرَتَيْنِ أَوْ ثِنْتَيْنِ، فَجَعَلَ كِسْرَةً فِي قَبْرِ هَذَا، وَكِسْرَةً فِي قَبْرِ هَذَا، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»[4].

دل الحديث النبوي الشريف على أن من أسباب عذاب القبر عدم الاستبراء من البول، والمشي بالنميمة، فالبول له مضار صحية تعود على الشخص وعلى من حوله، وهذه مضار دنيوية، وأعظم أمر يحدث لمن لا يتحرز من بوله هو بطلان صلاته، فمن بطلت صلاته ماذا بقي له من أعماله وهي أول ما يسأل عنه الإنسان في قبره ويوم لقاء ربه، فإن صلحت صلاته قُبِل عمله، وإن ردّت

---

[1] – التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، تـ: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى: 1429 هـ - 2008 م، ج5، ص558.

[2] – المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، ج6، ص234.

[3] – ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص78.

[4] – أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر، ح ر: 655، ج8، ص17.

صلاته ردَّت سائر أعماله وحبطت، والنميمة من أسوإ الصفات، لما فيها من إيذاء كبير للنّاس، وإفساد للعلاقات من خلال نقل الكلام والكذب والزيادة فيه بهدف إفساد العلاقات بين الناس، والإسلام قد حثنا على نظافة الظاهر والباطن، وقد يستهين الإنسان بأمر ما فيكون من أسباب عذابه في قبره، والعذاب الأكبر يوم لقاء ربه، والحديث قد صور لنا ذلك[1].

اختلف أهل العلم وتعددت آراؤهُم في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم: "وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ "، لأن أول الحديث ظاهره أنّ سبب العذاب ليس كبيراً، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: "وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ"، ثم يثبت أنّ سبب العذاب كبير، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم " وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ"[2].

دفع التعارض

من أهل العلم[3] من جمع بينهما –النفي والإثبات–باعتبار أن هذا الفعل ليس كبيرا في اعتقادهما واعتقاد المخاطبين، ومستهان بأمره، ولكنه عند الله كبير، كما في قوله عز وجل في كتابه العزيز: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [النور: 15] ، فالإنسان لا ينظر إلى صغر الذنب، بل ينظر إلى عظم من عصى.

ومن طرق الجمع أيضا (أنّ النّفي كان قبل الوحي بأنّه كبيرة، أو أنّ: (في كبير) متعلق بقوله: (ليعذبان)، وجملة: (وما يعذبان)؛ معترضة على أنّ (ما) استفهامية للتعظيم، وتأكيد للتعذيب)[4].

ونقل ابن حجر رأي الداودي وابن العربي بأنهما قالا بأن هذا الفعل كبير لكن ليس من أكبر الكبائر، قال: قال الداودي وابن العربي: "كبير المنفي بمعنى أكبر، والمثبت واحد الكبائر، أي: ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلا وإن كان كبيرا في الجملة"[5].

---

[1]– ينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، ج1، ص58.

[2]– ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص318.

[3] - ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ج1، ص322، وينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، ص 59.

[4] - اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: 831 هـ)، تـ: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى: 1433 هـ - 2012 م، ج2، ص295.

[5] - فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص318.

وقيل أيضا أنه قد يكون فعلهما ليس بكبير في حد ذاته، بل أصبح كبيرا بالمواظبة عليه، والتهاون به، ويرشد إلى ذلك السياق، فإنه وصفهما بما يدلُّ على تجدد ذلك منهما، واستمرارهما عليه للإتيان بصيغة المضارَعَة بعد لفظ كان، فالإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة، فقد يستهين الشخص بأمر صغير ويداوم عليه فيصير كالكبيرة في الحكم[1].

وقيل أنه لم يكن ما فعلاه تركه كبيرا، اي شاقا على النفس الابتعاد عنه، كما في سائر المعاصي التي للنفس فيها لذة وولوعٌ، ويجد الإنسان في الابتعاد عنها وتركها مشقة وصعوبة، كشرب الخمر والزنى وغيرهما...[2].

وقد أبدى الإمام البوني رأيه الذي نقله ابن حجر قائلا: (قال أبو عبد الملك البوني: يحتمل أنه -ﷺ- ظن أن ذلك غير كبير فأوحي إليه في الحال بأنه كبير)[3]، في كلام الإمام أبي عبد الملك البوني إشارة إلى وجود النسخ في الحديث، وذلك من خلال قول النبي -ﷺ- بأنهما يعذبان في كبير، فأوحى الله تعالى إليه بأنه ليس كبيراً فأخبر بذلك، فوقع هنا النسخ[4].

وتُعُقِب الإمام البوني بأن النسخ لا يدخل على الخبر، وأجيب بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه، ففي قوله: "ما يعذبان في كبير" إخبار بالحكم، فأوحي إليه بأنه كبير، فأخبر به، فكان ذلك نسخا[5].

مما سبق ذكره من آراء أهل العلم في دفع الاختلاف عن حديث نجد أنهم سلكوا مسلك الجمع، واختلفت تفسيراتهم واجتهاداتهم في كيفية الجمع، إلا الإمام البوني خالفهم وسلك مسلك النسخ في دفع الاختلاف عن الحديث.

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، وكوثر المعاني الدراري، محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، ج5، ص134.

[2]- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى (893 هـ)، ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1429 هـ - 2008 م، ج1، ص382.

[3]- فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص318.

[4]- ينظر: المصدر نفسه.

[5]- ينظر: المصدر نفسه.

المطلب الثالث: الترجيح والمرجحات عند البوني.

في هذا المطلب سأسوق نموذجين يوضحان ممارسة البوني لمسلك الترجيح، ونرى الأمور التي رجح به دليلا على دليل آخر.

الترجيح في الاصطلاح:

(اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر)[1].

شروط الترجيح[2]:

للترجيح شروط ينبغي توفرها وهي:

1-عدم إمكانية الجمع بين المتعارضين.

2-تحقق المعارضة بين الدليلين.

3-تساوي الدليلين المتعارضين في الحجية.

4-أن لا يكون أحد الدليلين ناسخا للآخر.

5-أن لا يكون الحديثان متواترين، لأن المتواترين قطعيان، ويستحيل وقوع التعارض بين القطعيات.

6-أن يكون المرجح به وصفاً قائماً بالدليل لا مستقلا عنه.

7-أن يكون الترجيح في الأدلة العقلية التي تثبت العقائد.

وجوه الترجيح[3]:

اختصر القاسمي وجوه الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض في أربعة أنواع وهي:

1- وجوه الترجيح باعتبار الإسناد.

2- وجوه الترجيح باعتبار المتن.

---

[1]- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى:1424هـ-2003م، ج4، ص291.

[2]- ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص:341-342-343، والتعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، عبد اللطيف عبد الله البَرْزنجي، ج2، ص: 128-129-130-131-132.

[3]- ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ص313-314-315.

3- وجوه الترجيح باعتبار المدلول.

4- وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجة.

النموذج الأول:

عن أبي قِلاَبَةَ قَالَ: «جاءَنا مالِكُ بنُ الحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا فقالَ أنِّي لأصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلاَةَ أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ النبيَّ -ﷺ- يُصَلِّي فَقُلْتُ لأبِي قِلاَبَةَ كَيْفَ كانَ يُصَلِّي قَالَ مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا وكانَ شَيْخا يَجْلِسُ إذَا رَفَعَ رَأسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الأولَى» [1].

أفاد هذا الحديث مشروعية جلسة الاستراحة في الصلاة، وبها قال الشافعي وجماعة [2].

لكن يوجد حديث معارض له لأبي حميد الساعديّ في صفة صلاته -ﷺ- قال:«...ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَقَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكْ...» [3].

وهذا الحديث أفاد أن النبي -ﷺ- عند فراغه من السجود قام مباشرة ولم يجلس جلسة للاستراحة، وبهذا قال مالك وجماعة[4].

وحديث أبي سعيد يؤيده حديث أبي هريرة، حيث قال فيه: «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ»[5].

وقد اختلفت أقوال العلماء في مشروعية جلسة الاستراحة من عدمها، ولدفع التعارض القائم بين الأحاديث كلٌ دفعها باجتهاده وبما لديه من أدلة.

---

[1]- أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الآذان، باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي -ﷺ- وسنته، ح ر: 677، ج9، ص136.

[2]- ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ)، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1425هـ - 2004م، ج1، ص146.

[3]- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، ح ر: 733، ج1، ص195، قال الشيخ الألباني: ضعيف، ضعيف سنن أبي داود، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، ص60.

[4]- ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، ج1، ص146.

[5] - أخرجه الترمذي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب منه أيضا، ح ر: 288، ج1، ص374، قال الإمام الترمذي: "حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم إذ أنهم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه".

دفع التعارض:

قال ابن القيم: "وقد روي عن عدة من أصحاب النبي -ﷺ- ، وسائر من وصف صلاته -ﷺ- لم يذكر هذه الجلسة، وإنما ذكرت في حديث أبي حميد، ومالك بن الحويرث، ولو كان هديه -ﷺ- فعلها دائما لذكرها كل من وصف صلاته -ﷺ- ، ومجرد فعله -ﷺ- لها لا يدل على أنها من سنن الصلاة، إلا إذا علم أنه فعلها على أنها سنة يقتدى به فيها وأما إذا قدر أنه فعلها للحاجة، لم يدل على كونها سنة من سنن الصلاة، فهذا من تحقيق المناط في هذه المسألة"[1].

قيل يحتمل أن مالك بن الحويرث رأى النبي -ﷺ- فعل ذلك لعلة كانت فيه، ولم يفعلها على أنها سنة صلاته، ودليل ذلك أنه أقام عند رسول الله -ﷺ- أياما، وهذا قول الطحاوي[2].

ونقل بدر الدين العيني –ناقلا عن السفاقسي–رأي الإمام البوني في دفع التعارض عن الأحاديث فقال: "قال أبو عبد الملك: كيف ذهب هذا الذي أخذ به الشافعي على أهل المدينة والنبي -ﷺ- ، يصلي بهم عشر سنين، وصلى بهم أبو بكر وعمر وعثمان والصحابة والتابعون؟ فأين كان يذهب عليهم هذا المذهب"[3]، من خلال كلام البوني يتضح أنه رجح الأحاديث التي لم تقل بجلسة الاستراحة لموافقتها عمل أهل المدينة، وقد وُفِق الإمام البوني في رأيه، لأن الصلاة من الأمور التي استمر العمل بها منذ عهد النبي -ﷺ- إلي يومنا هذا[4].

من خلال النموذج السابق يتضح أن البوني سلك مسلك الترجيح بين الأحاديث المتعارضة، وقد سلك فيه "الترجيح بموافقة الحديث لعمل أهل المدينة ".

---

[1]– زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م، ج1، ص233-234.

[2]– ينظر: شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، ج15، ص355.

[3]– عمدة القاري ، بدر الدين العيني، ج5، ص201.

[4]– ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص79.

النموذج الثاني:

عن مجاهد، قال: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ المسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي المسْجِدِ صَلاَةَ الضُّحَى، قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلاَتِهِمْ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ " ثُمَّ قَالَ لَهُ: "كَمُ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- ؟ قَالَ: أَرْبَعًا، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ"، قَالَ: وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ المؤْمِنِينَ فِي الحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ يَا أُمَّاهُ: يَا أُمَّ المؤْمِنِينَ أَلاَ تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟: قَالَ: يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ»، قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً، إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ»[1].

أفاد كلام عبد الله بن عمر أن النبي -ﷺ- اعتمر أربع عمرات، لكن عائشة أنكرت عليه فقط قوله أنه -ﷺ- اعتمر في رجب ونسبت إليه النسيان لأن النبي -ﷺ- ما اعتمر إلا وهو حاضر معه، وعلى قول عائشة كون العمرات ثلاث، لأنها نفت عمرة رجب فقط[2].

يوجد نصوص معارضة لقول ابن عمر، وتنص على أنه -ﷺ- اعتمر ثلاث مرات، منها ما رواه البيهقي: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنّ النبي -ﷺ- اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ عُمْرَةً فِي شَوَّالٍ وَعُمْرَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ[3].

وفي رواية أخرى في سنن البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «اعْتَمَرَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- ثَلَاثَ عُمَرٍ كُلُّهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ» [4].

دفع التعارض:

وفي ظل هذا الخلاف بين كلام ابن عمر في كون العمرات اربعا، والأحاديث التي ذكرت أنها ثلاث، أبدى الإمام أبو عبد الملك البوني رأيه قائلا: (إنه وهم من ابن عمر لإجماع المسلمين أنه

---

[1]- أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الحج، باب كم اعتمر النبي -ﷺ- ؟، ح ر: 1775، ج3، ص2.

[2]- ينظر: عمدة القاري، بدر الدين العيني، ج10، ص111.

[3] – السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة الثالثة: 1424 هـ - 2003 م، كتاب الحج، باب العمرة في اشهر الحج، ح ر: 8740، ج4، ص565.

[4]- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب العمرة في اشهر الحج، ح ر:8739، ج4، ص565.

اعتمر ثلاثا)[1]، ومن كلام الإمام البوني يتضح أنه نسب الوهم لابن عمر في قوله أنه - ﷺ- اعتمر أربع مرات، ورجح إجماع المسلمين أنه - ﷺ- اعتمر ثلاث مرات، لكن قول البوني أن المسلمين أجمعوا أنّ النبي - ﷺ- اعتمر ثلاثا يوجد أقوال مخالفة له، وفيها أن عدد العمرات كان اربعا، فقد قال ابن القيم (أن النبي - ﷺ- اعتمر اربع مرات بعد الهجرة كلهن في ذي القعدة:

الأولى: عمرة الحديبية، وهي أولاهن سنة ست، فصده المشركون عن البيت، فنحر البدن حيث صد بالحديبية وحلق هو وأصحابه رؤوسهم وحلوا من إحرامهم، ورجع من عامه إلى المدينة.

الثانية: عمرة القضية، كانت في العام المقبل.

الثالثة: عمرته التي قرنها مع حجته.

الرابعة: عمرته من الْجِعْرَانَةِ، لما خرج إلى حنين، ثم رجع إلى مكة، فاعتمر من الجعرانة داخلا إليها)[2].

وهناك أحاديث تؤيد قول ابن القيم وعلى أساسها جعل العمرات أربعا.

في الصحيحين عن أنس قال: " أَنَّ رَسُولَ اللهِ - ﷺ- اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ "[3].

وقال ابن بطال أن النبي - ﷺ- اعتمر ثلاثا، والرابعة تجوز نسبتها إليه لأنه أمر الناس بها، وعملت بحضرته، لا أنه اعتمرها بنفسه، واستدل بهذا برد عائشة على قول ابن عمر بقولها: " ما اعتمر في رجب قط"[4].

وجمعا بين الأحاديث المختلفة في عدد المرات التي اعتمرها النبي - ﷺ- يمكن القول أن العمرة الأخيرة كانت أفعالها مع حجة الوداع فمن اعتبرها عمرة مفردة، كان عدد العمرات اربعاً، ومن قال ثلاثا أسقط الأخيرة لدخول أفعالها في الحج، ومن قال اعتمر مرتين أسقط العمرة الأولى، وهي عمرة

---

[1] – عمدة القاري، بدر الدين العيني، ج10، ص111.

[2] – ينظر: زاد المعاد، ابن القيم، ج2، ص86-87.

[3]– أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحج، باب بيان عدد عمر النبي - ﷺ- وزمانهن، ح ر:1253، ج2، ص916، وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح ر:4148، ج5، ص122.

[4]– ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال، ج4، 437.

الحديبية، لأنهم صدوا عنها، وأسقط الأخيرة لدخولها في أفعال الحج، وبهذا أثبت عمرة القضية والجعرانة[1].

في مسألة عدد المرات التي أعتمرها النبي -ﷺ- خلاف بين الأئمة، فلكل رأي وأدلة بنى عنها رأيه، والخلاصة التي أخرج بها أنه من مسالك الإمام أبي عبد الملك البوني في الترجيح "الترجيح بموافقة الحديث للإجماع"، وذلك من خلال كلامه السالف ذكره، لكن يظهر لي من خلال بحثي في هذه المسألة أن الإمام البوني وهم في قوله أن المسلمين أجمعوا أن النبي -ﷺ- اعتمر ثلاث مرات، لأن المسألة فيها خلاف بين العلماء، وليس عليها إجماع في عدد المرات التي اعتمرها النبي -ﷺ-، وقد كثرت الأحاديث واختلفت في عدد المرات التي اعتمرها صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

الخلاصة:

والخلاصة من هذا المطلب أنه من منهج الإمام أبي عبد الملك البوني في دفع التعارض بين الأحاديث: الترجيح بين الأحاديث المتعارضة، وقد سلك فيه:

1- الترجيح بموافقة الحديث لعمل أهل المدينة.

2- الترجيح بموافقة الحديث للإجماع.

[1]- ينظر: عمدة القاري، بدر الدين العيني، ج10، ص111.

المطلب الرابع: إجابة البوني عن مشكل الحديث.

حاول الإمام أبو عبد الملك البوني الإجابة عن مشكل الحديث من خلال شرحه لصحيح البخاري، وسأسوق نموذجا من فتح الباري نقله عنه ابن حجر يصور لنا ذلك.

تعريف مشكل الحديث في الاصطلاح:

تعريف المحدثين: (آثار مروية عن رسول الله -ﷺ- بأسانيد مقبولة، وجد فيها أشياء غاب عن كثير من الناس وعلم معانيها ودفع ما فيها من احالات ظاهرية)[1].

المثال:

عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله -ﷺ-: «ثَلاَثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ -ﷺ-...»[2].

(الكتاب المراد به في عُرف الشَّرع التَّوراة والإنجيل)[3]، وقيل أن المراد بالكتاب هنا (الإنجيل خاصة إن قلنا إن النصرانية ناسخة لليهودية)[4].

أفاد الحديث أن أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ينالهم الأجر مرتين لأنهم آمنوا بنبيهم وآمنوا بمحمد -ﷺ-.

الأجر المثبت في الحديث شامل لكل من: اليهود من غير بني إسرائيل، أو من لم يكونوا بحضرة عيسى –عليه السلام–، فلم تبلغهم دعوته، ثم آمنوا بمحمد -ﷺ- ، فهم آمنو بنبيهم ولم يكذبوا نبيا بعده، ويشمل أيضا النصارى الذين آمنوا بعيسى –عليه السلام– ثم آمنوا بحمد -ﷺ- ، ويشمل أيضا العرب الذين دخلوا اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى –عليه السلام– لأنه بُعِث إلى بني إسرائيل خاصة، ثم آمنوا بحمد -ﷺ- ، ولا يشمل من كان من بني إسرائيل وكذب عيسى –عليه السلام– ولم يؤمن به واستمر على اليهودية، لأنه شرط الخبر أن يكون مؤمنا بنبيه، ثم بمحمد -ﷺ- [5].

---

[1]- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص31.

[2]- أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله، ح ر: 97 ، ج1، ص31.

[3] - اللامع الصبيح، شمس الدين البِرْماوي، ج2، ص18.

[4]- فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص190.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص190-191، والإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص74.

لكن الإشكال يقع في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي -ﷺ- ، ونزلت فيهم آية تثبت لهم الأجل مرتين[1]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾ [القصص: 54].

يعد الحديث من المشكل لأنه يوجد تعارض بينه وبين الآية الكريمة، فالحديث أثبتت الأجر مرتين لأهل الكتاب ممن آمن بنبيه ثم آمن بمحمد -ﷺ- ، والآية أثبت الأجر مرتين للذين آمنوا بمحمد مع أنهم لم يؤمنوا بنبيهم عيسى –عليه السلام– ولما أسلموا كانوا على الديانة اليهودية[2].

رفع الإشكال:

ولرفع الإشكال بين الحديث والآية تعددت آراء أهل العلم وأقوالهم، وكل حاول رفع الإشكال باجتهاده وما يراه صوابا، ومن جملة هذه الآراء:

رأي الداودي الذي نقله ابن حجر حيث قائلا : "قال الداودي ومن تبعه إنه يحتمل أن يتناول سائر الأمم فيما فعلوه من خير"[3]، لكن يعترض على هذا القول بأن الحديث مقيد بذكر أهل الكتاب، ولم يعمم القول في سائر الأمم[4].

ونقل ابن حجر رأي الطيبي أنه يحتمل إجراء الحديث على عمومه الإيمان بمحمد -ﷺ- سبب لقبول تلك الأديان ولو كانت منسوخة[5].

وقال الكرماني بأن ثبوت الأجرين خاص بمن آمن في عهد البعثة، والسبب أن محمداً -ﷺ- هو نبيهم بعد البعثة لأن دعوته عامة لكل البشرية، ويقصد من كلامه أن الحديث لا يشمل أهل الكتاب بعد بعثة النبي -ﷺ- لعموم دعوته[6].

---

[1]- الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص74.

[2]- ينظر: المرجع نفسه.

[3]- فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص 191، وينظر: عمدة القاري، بدر الدين العيني، ج2، ص120.

[4]- ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج1، ص191.

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص191.

[6]- ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: 786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، طبعة أولى: 1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ–1981م، ج2، ص88.

رفع ابن حجر الإشكال القائم بأن دعوة عيسى—عليه السلام- لم تبلغهم لعدم انتشارها، واستمروا على الديانة اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد -ﷺ- ، فاستحقوا الأجرين[1].

أما رأي البوني في رفع الإشكال القائم فقد أورده ابن حجر قائلا: (قال أبو عبد الملك البوني وغيره إن الحديث لا يتناول اليهود البتة) [2]، فهو يرى أن الحديث لا يتناول اليهود الذين أسلموا، لأنهم وإن آمنوا بمحمد -ﷺ- فإنهم لم يؤمنوا بنبيهم عيسى —عليه السلام- الذي بُعث إليهم، فاستحقوا أن ينالوا الأجر مرة واحدة[3]، ويوجد من التفاسير للآية الكريمة ما يدعم رأيه، قال الدكتور وهبة الزحيلي في تفسيره لهذه الآية: نزلت هذه الآية في سبعين من القسيسين بعثهم النجاشي، فلما قدموا على النبي -ﷺ- قرأ عليهم: يس والقرآن الحكيم حتى ختمها، فجعلوا يبكون، وأسلموا، فنزلت فيهم الآية الكريمة تبشرهم بالأجر مرتين لأنهم آمنوا بالكتاب الأول ثم الثاني[4].

---

[1] – المرجع السابق، ج2، ص88.

[2] – فتح الباري، ابن حجر، ج 1، ص191، وعمدة القاري، بدر الدين العيني، ج2، ص120.

[3] – ينظر: الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، د.زتون خريف، المعيار، العدد35، ص75.

[4] – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د.وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية: 1418 هـ، ج20، ص124، وينظر: تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ، ج6، ص219.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بعد إتمامي لهذا البحث المعنون بـ" أبو عبد الملك البوني ومسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري " و"عمدة القاري "، وقد تكلمت في المبحث الأول عن شخصية هذا العلم الجزائري، وتكلمت في المبحث الثاني عن مقدمات حول مختلف الحديث ومشكله، وأما المبحث الأخير بينت فيه مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوص منقولة عنه في "فتح الباري " و"عمدة القاري "، وبعد الدراسة والبحث توصلت إلى النتائج التالية:

1- للمغرب العربي أعلام وأئمة بذلوا جهوداً في خدمة السنة النبوية الشريفة، ومن هؤلاء الأعلام: الإمام أبو عبد الملك البوني، وقد حظي بمكانة علمية كبيرة، وخير دليل على ذلك مدح أهل العلم له.

2- لعلم "مختلف الحديث ومشكله" دور كبير في الدفاع عن السنة، وذلك من خلال دفع التعارض القائم بين الأحاديث.

3- من مسالك البوني في الجمع:

أ- حمل العام على الخاص.

ب- حمل المجمل على المفسر.

4- من مسالك البوني في الترجيح:

أ- الترجيح بموافقة الحديث لعمل أهل المدينة.

ب- الترجيح بموافقة الحديث للإجماع.

5- أبو عبد الملك البوني متساهل في القول بالنسخ بين الأحاديث المتعارضة، والدليل على ذلك تَعَقُّب العلماء له، وعدم موافقتهم لرأيه، والأمثلة موضحة في مسلك النسخ.

وفي الأخير أوصي طلبة العلم وغيرهم بتخصيص دراسات تتعلق بمؤلفات علماء المغرب، وتناولها من حيث البحث والتحقيق -حتى لا تبقى مؤلفاتهم حبيسة الخزائن- ودراسة مناهجهم، وإبراز جهودهم في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وبهذه النتائج نكون قد وصلنا إلى نهاية هذه الدراسة، أسأل الله أن يهدينا إلى الحق ويثبتنا على الطاعة، وأن يلهمنا السداد والرشد، ويختم بالصاحات أعمالنا، وأن يجعل أجمل أيامنا يوم لقاء وجهه الكريم، وسبحانك اللهم وبحمدك وأشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الفهـــارس

1. فهرس الآيات القرآنيــة.
2. فهـــرس الأحاديث والآثـــار.
3. فهرس الأعـــــلام المترجم لهم.
4. فهرس المصادر والمراجع.
5. فهرس الموضـــوعات.

الآية	السورة	الرقم	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	آل عمران	102	أ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ ﴾	النساء	01	أ
﴿ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾	الأنعام	141	32
﴿ وَتَحۡسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ ﴿١٥﴾ ﴾	النور	15	46
﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ ﴾		36	44
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾	القصص	54	55
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ ﴾	الأحزاب	70	أ

الحديث أو الأثر	الصفحة
«بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ ».	36
« نُودِيَ بِالصَّلاَةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ »	38
«لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ»	38
«إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ »	38
« كَانَ النَّبِيُّ -ﷺ- أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا »	40
« مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامَوْنَهَا »	41
«إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ »	42
«عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ »	42
«يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- »	42
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ»	43
«خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المَدِينَةِ»	45
«جاءَنا مالِكُ بنُ الحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا»	49
«...ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ»	49
«كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ»	49
«دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ المَسْجِدَ»	51
«أنّ النبي -ﷺ- اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ»	51
«اعْتَمَرَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- ثَلَاثَ عُمَرٍ»	51
«ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ »	54

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العلم المترجم له	الصفحة
أبو عبد الملك مروان بن علي، البوني	08
أبو الحسن القابسي	10
أحمد بن نصر الداودي	10
أبو محمد الأصيلي	11
عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس	11
ابن الحذاء	12
عمر بن سهل بن مسعود اللخمي المقرىء	12
– عمر بن عبيد الله بن زاهر	12
محمد بن إسماعيل بن فورتش	12
أبو موسى بن مناس	13
أحمد بن العجيفي العبدري	13
محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن عبد الله بن غلبون الخولاني	13
حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم التميمي	13
محمد بن نعمة الأسدي العابر القيرواني؛ يكنى: أبا بكر	13
أبو زكريا يحي بن محمد بن حسين الغساني	13
أبو زكريا يحي بن محمد بن حسين الغساني:	13
علي بن مروان بن علي الأسدي	14
السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل	23
الجُرْجَاني: علي بن محمد بن علي	23

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

1. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تـ: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى:1424هـ-2003م.
2. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، دار المعرفة – بيروت.
3. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
4. الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري ، د.زتون خريف، الإمام أبو عبد الملك البوني شارحا لـ"صحيح البخاري"، المعيار، دورية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية، تصدرها كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة –الجزائر، العدد: 35، شعبان1435هـ-جوان 2014م.
5. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ)، تـ: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1962م.
6. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ)، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1425هـ - 2004م.
7. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: 599هـ)، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967م.
8. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تـ: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
9. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تـ: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

10. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 149هـ- 1998م.
11. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، تـ: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
12. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة، عبد اللطيف عبد الله البَرْزنجي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1413هـ-1993م.
13. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، تـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1403هـ -1983م.
14. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تـ: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ.
15. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د.وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية: 1418 هـ.
16. تفسير الموطأ، للبوني، تـ: أبي عمر عبد العزيز الصغير دخان لمسيلي، الطبعة الأولى: 1432هـ-2011م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-دولة قطر.
17. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.
18. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تـ: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1405 هـ - 1985م.

19. التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: 658هـ)، تـ: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان،1415هـ-1995م.

20. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، تـ: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1993م.

21. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، تـ: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى: 1429 هـ - 2008 م.

22. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، تـ: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني- مطبعة الملاح -مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى: 1389هـ ، 1969م.

23. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ- وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تـ: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

24. الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (671هـ)، تـ: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1427هـ-2006م.

25. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، 1966م.

26. الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، تـ: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ/1940م.

27. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م.

28. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

29. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

30. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية: 1395هـ - 1975م.

31. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.

32. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، تـ: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة الثالثة: 1424 هـ - 2003 م.

33. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م.

34. شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، تـ: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة الثانية: 1423هـ - 2003م.

35. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) ، تـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1415هـ، 1494م.

36. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، تـ: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت.

37. صحيح سنن ابن ماجة، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م.

38. صحيح سنن أبي داود، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

39. صحيح سنن الترمذي، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1420هـ-2000م.

40. صحيح سنن النسائي، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

41. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: 578 هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374هـ - 1955م.

42. الصلة، ابن بشكوال، ص581-582، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، تـ: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

43. ضعيف سنن أبي داود، محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

44. علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، الأستاذ الدكتور شرف القضاة، كلية الشريعة – الجامعة الأردنية عمان–الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مجلد ٢٨ ، عدد٢، سنة ٢٠٠١م.

45. عمدة القاري شرح صحيح البخاري أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

46. غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تـ: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1405 – 1985.

47. الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى 401 هـ)، تـ: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

48. فتاوى ابن الصلاح، ابن الصلاح، تـ: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

49. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379.

50. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تـ: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م.

51. فيض الباري على صحيح البخاري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: 1353هـ)، تـ: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

52. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة: 1426هـ - 2005م.

53. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

54. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: 786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى: 1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ - 1981م.

55. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى (893 هـ)، تـ: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1429 هـ - 2008 م.

56. كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1354هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م.

57. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: 831 هـ)، تـ: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى: 1433 هـ - 2012 م.

58. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414هـ.

59. لمنهل الحديث في شرح الحديث، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى: 2002 م.

60. مادة مختلف الحديث، د.حكيمة حفيظي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، مذكرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة (ل.م.د)، العام الجامعي: 2013-2014.

61. –محاضرات في "مختلف الحديث"، د.خريف زتون، السنة الثالثة شريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، قسم العلوم الإسلامية، الموسم الدراسي: 2014-2015.

62. مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، د.نافذ حسين حمّاد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1414هـ-1993م.

63. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، دار الفضيلة، الطبعة الأولى:1421هـ-2001م.

64. المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007م.

65. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - ﷺ- ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

66. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت.

67. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ابن حجر العسقلاني، تـ: محمد شكور الميادیني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ-1998م.

68. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م.

69. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تـ: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2002م.

70. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تـ: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م.

71. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

72. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تـ: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ.

73. منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: 926 هـ)، تـ: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1426 هـ - 2005 م.

74. منهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري –من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، لمداح ثامر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة، السنة الجامعية: 2012/2011-1432هـ/1433هـ.

75. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، دار النفائس للنشر والتوزيع، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م

76. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة: 1418هـ -1997م.

77. المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، تـ: أمين محمود محمد خطاب، مطبعة الاستقامة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1351 - 1353هـ.

78. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تـ: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: 1417هـ/ 1997م.

79. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تـ: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الخامسة، 1418 هـ - 1997م.

80. الوافي بالوفايات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تـ: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ-2000م.

العنـــــــوان	الصفحة
إهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية	-
قائمة الرموز والإشارات	-
مقدمة	أ
المبحث الأول: التعريف بأبي عبد الملك البوني.	
.**المطلب الأول:** اسمه، مولده ونشأته	08
.**المطلب الثاني:** شيوخه وتلاميذه	10
.**المطلب الثالث:** مؤلفاته	15
.**المطلب الرابع:** ثناء العلماء عليه، ووفاته	16
المبحث الثاني: مقدمات في علم مختلف الحديث ومشكله.	
المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث ومشكله	20
المطلب الثاني: الفرق بين المختلف والمشكل.	25
المطلب الثالث: أهمية علم مختلف الحديث والمؤلفات فيه	27
المطلب الرابع: حكم المختلف والمشكل	31
.المبحث الثالث: مسالك البوني في دفع التعارض بين مختلف الحديث	
.**المطلب الأول:** الجمع بين مختلف الحديث ومسالك البوني فيه	35
المطلب الثاني: النسخ ونماذج عنه.	40
.**المطلب الثالث:** الترجيح والمرجحات عند البوني	48
المطلب الرابع: إجابة البوني على مشكل الحديث	54

خاتمة	58
الفهارس	
فهرس الآيات القرآنية	61
فهرس الأحاديث والآثار	62
فهرس الأعلام المترجم لهم	63
فهرس المصادر المراجع	64
فهرس الموضوعات	74